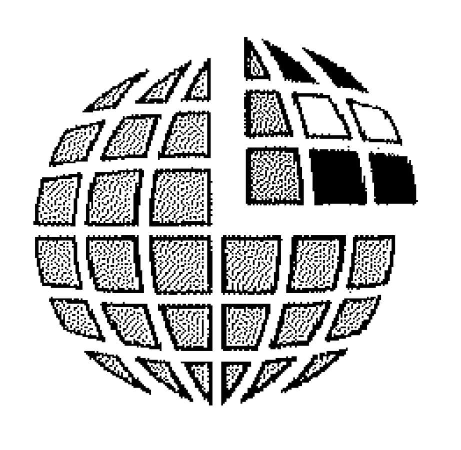
# دراسات عالمية

## السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة

تيرنس كاسي

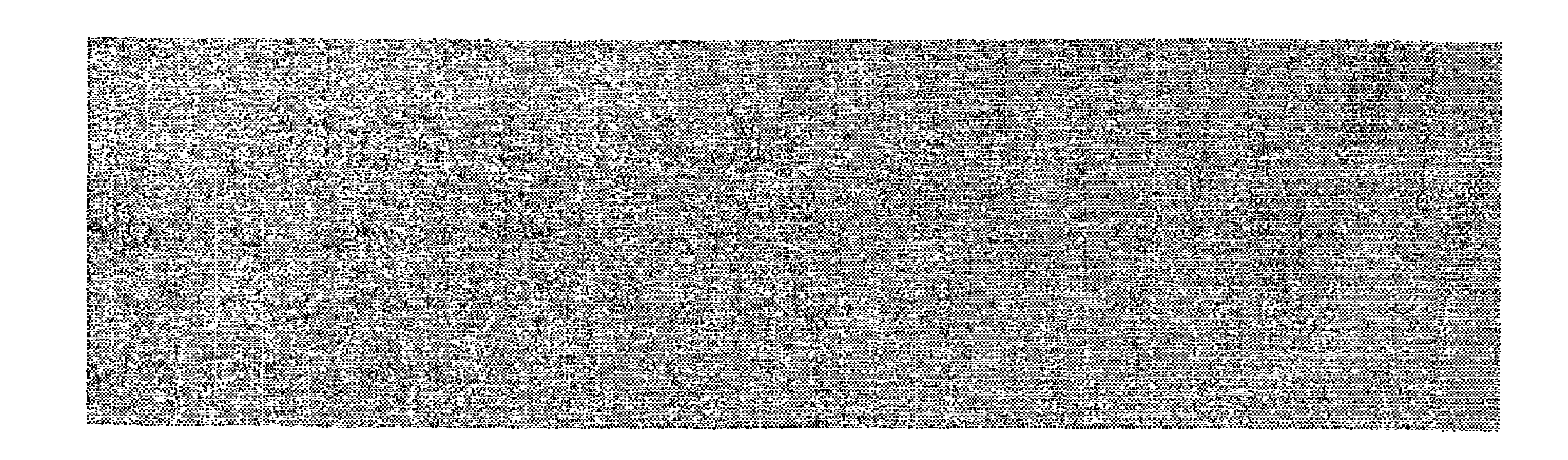


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 34

اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة



# السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة

تيرنس كاسي

## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

## دراســـات عـالـمـيـــة

# السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة

تيرنس كاسي

العدد 34

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• **محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**

This is an authorized translation of *"Economic Policy, Institutions and Economic Growth in an Era of Globalization"* by Dr. Terrence C. Casey and published by *The Journal of Social, Political and Economic Studies*. ECSSR is indebted to the author and to *The Journal of Social, Political and Economic Studies* for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.



الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

# المحتويات

# مقدمة

يعتبر فهم عملية النمو الاقتصادي وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء، وبخاصة أن معدلات النمو تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى؛ إذ من الواضح أن الأداء الاقتصادي في بعض الدول يحقق قدراً أكبر من الازدهار مقارنة بدول أخرى. ولكن لماذا يحدث هذا؟ إن تفسير الاختلاف في النمو الاقتصادي والتطور بين مختلف الدول يعد أمراً في غاية الأهمية، ولكن الإجابة عن أسئلة من هذا النوع هي موضع خلاف وجدل حادين.

في حقل العلوم السياسية ظل موضع التركيز على كيفية تفسير هذه الظاهرة يتغير على مر السنين، ففي السنوات الخمس والعشرين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أصبحت "إدارة الطلب الكينزي"* (Keynesian demand management) شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو مستقر طويل الأمد. وخلال هذا العصر الذهبي للنمو السريع كان ينظر إلى الاختلاف في الأداء على أنه مسألة ضبط ملائمة للاقتصاد ضمن إطار كينزي أوسع. غير أن الإجماع الكينزي انهار بفعل أزمات النفط والتضخم المصحوب بالركود في السبعينيات. وظهر اتجاهان جديدان في الفكر والسياسة؛ يتمثل الأول في أن انتخاب مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء في بريطانيا، ورونالد ريجان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى بدء مسيرة طويلة تميزت ببروز سياسات وأفكار ليبرالية جديدة، انتهت بالسيادة الراهنة لهذه الأفكار في العالم الصناعي. وفي الوقت ذاته، أدى الإدراك بأن نجاح بعض الدول في الصمود أمام عواصف السبعينيات بدرجة أكثر من نظيراتها إلى تركيز الاهتمام على سياسات الاقتصاد الجزئي (أو الصناعي). وتعزى قدرة دول مثل اليابان وفرنسا والدول الآسيوية حديثة التصنيع (Asian Newly Industrialized Countries, NIC's) التي نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة

* الكينزية: نسبة إلى المفكر الاقتصادي الإنجليزي جون كينز (1883 ـ 1946)، وتقوم نظريته على أن الحد من البطالة وضبط التضخم يتم من خلال تنويع معدلات الفائدة ومعدلات الضرائب والسيطرة على الإنفاق العام. (المحرر)

وخفض معدلات البطالة، إلى أدوات التدخل القطاعي المختلفة التي استخدمت في إعادة هيكلة أنظمتها الاقتصادية وتوجيهها نحو إقامة صناعات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية. وأعقب ذلك فيض من الأعمال الأكاديمية التي أشارت إلى السياسات والمؤسسات المختلفة التي تفسر نجاحات هذه الدول التي يطلق عليها "الدول التنموية"[1]. ونظراً إلى التناقض الصارخ بين هذه الحجج والاعتقاد الليبرالي الجديد بأن الدولة لا تحتاج إلا إلى الانسحاب من السوق فقط لضمان النمو، احتدم الجدل الأكاديمي والسياسي بين مؤيدي السياسات الصناعية ومعارضيها طوال فترة الثمانينيات.

مرة أخرى تغيرت القاعدة الفكرية في التسعينيات، فقد تعرضت قوة تأثير الحل الليبرالي الجديد طويل الأمد وفاعليته إلى التشكيك وذلك بعدما هوت بريطانيا في عهد تاتشر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم ريجان في بئر الركود الاقتصادي. غير أن الانتصار النظري لمن كانوا يفضلون الحلول التي تعتمد على قدر أكبر من التدخل الحكومي لم يعمر طويلاً، فقد شهدت السنوات الأخيرة من التسعينيات عودة لمعدلات النمو المرتفعة وانخفاض معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وبالمقابل، ترنح دعاة مبدأ التدخل الحكومي. فقد تعرض الإجماع السياسي في ألمانيا وفرنسا إلى الاهتزاز من جراء ارتفاع نسب البطالة فيهما (أصبحت مكونة من رقمين) رغم النمو الاقتصادي النشط نسبياً. على أن الحدث الأكثر أهمية ودلالة هو انهيار الاقتصاد الياباني – الذي يعتبر تجسيداً للنمو الذي تقوده الدولة – مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عامة في آسيا امتدت فيما بعد لتشمل روسيا. ولعل الدلالة المهمة هنا هي أن البنى المؤسسية في هذه الدول، التي عمد المعلقون إلى تشجيع الدول الأخرى على تبنيها، هي التي أصبحت تنتج الفشل الاقتصادي حالياً؛ فدول الرفاهية التي تسود فيها المركزية النقابية مثل ألمانيا وفرنسا تثقل كاهل المؤسسات بتكلفة القوى العاملة العالية (التي تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأيدي العاملة) ما أدى إلى نشوء سوق عمل جامدة لا تستطيع التكيف بسهولة مع التغيرات في الاقتصاد العالمي[2]. كذلك أدى أساس النموذج الياباني – وهو الصلة الوثيقة بين المؤسسات والمصارف التي يوجهها مسؤولون حكوميون على نحو استراتيجي – إلى احتفاظ المصارف باستثماراتها في مؤسسات

فاشلة، الأمر الذي أثقل كاهل النظام المصرفي بالديون المعدومة وترك المؤسسات تبحث بغير طائل عن زيادة المبيعات والاستثمار. وقد نتج عن هذا الوضع نمو سلبي وارتفاع في معدلات البطالة في اليابان، بالإضافة إلى ركود اقتصادي وتقلبات سياسية في اقتصادات تلك الدول الآسيوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسوق اليابانية من خلال التجارة والاستثمارات[3].

ولسوء الحظ، كان تفسير نظرية الاقتصاد السياسي للتقلبات الحقيقية في الاقتصاد هزيلاً؛ إذ كان التوجه السائد في العقدين الماضيين هو دراسة "قصص النجاح" وتشجيع الدول الأخرى على تقليد تلك السياسات. وقد ألقت الأزمة الاقتصادية التي حلت إثر نظام اقتصاد السوق الحرة و "الإصلاح الموجه" بظلال من الشك على هذا النقل المبسط لتلك السياسات عبر الدول. غير أن الجدل انتقل الآن من سياسات بعينها إلى التأثير المفيد أو المحدد للبنى السياسية والاقتصادية الأوسع في الأداء الاقتصادي المقارن. وقد توافقت الاهتمامات السياسية المتعلقة بالبنى الاقتصادية الملائمة مع التركيز المتجدد على دراسة المؤسسات في العلوم الاجتماعية[4]. وعلى الرغم من تشكل مدرسة فكرية مختلفة نظرياً ومنهجياً، فإن مؤيدي هذه "المؤسسية الجديدة" اجتمعوا حول رؤية معرفية تضع المؤسسات السياسية والاقتصادية و/ أو الاجتماعية في بؤرة التحليل، وتدرس الكيفية التي تشكل بها هذه المؤسسات سلوك الأطراف الفاعلة وتفضيلاتها. وبالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، لا يكون التشديد على السياسات التي تعلنها الدولة فقط، بل يشمل السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الأوسع الذي تنفذ فيه هذه السياسات[5].

تستكشف هذه الدراسة فائدة التحليل المؤسسي للأسئلة التي تتعلق بالاقتصاد السياسي المقارن. ومن الضروري أولاً أن ندرس بالتفصيل الأدبيات ذات التوجه السياسي التي تشكل المقاربة أو المنهجية المؤسسية وتعلل سبب عجز وجهة النظر هذه عن تفسير الاختلاف في الأداء الاقتصادي على نحو متسق باختلاف الزمان والمكان. وبما أن هذا المنظور يتعامل مع كل الأنظمة الاقتصادية باعتبارها تبادلية – سواء في

اقتصاد السوق الحرة أو الاقتصاد المركزي (Statist) - فإنه يفشل في تفسير التأثير الواضح لبنى الدولة السياسية والاقتصادية على قوة التأثير المحتملة لمختلف الخيارات في السياسة العامة. بالمقابل يركز مشروع البحث المؤسسي الاهتمام مباشرة على البنى المؤسسية الموجودة في مكان ما والكيفية التي تؤثر بها هذه البنى في القرارات التي تتخذها العناصر الاجتماعية الفاعلة. وبهذا يوفر مشروع البحث المؤسسي إطاراً مقبولاً لشرح الاختلاف في الأداء، كما يشكل دليلاً لوضع صيغة السياسة الاقتصادية.

على الرغم من كل هذا، تعاني الأدبيات المؤسسية الحالية مواطن ضعف نظرية وعملية عديدة، وبخاصة الميل نحو الحتمية التي تعني ضمناً مدى محدوداً أمام السياسة العامة لتغيير النتائج الاقتصادية. وكان يعتقد أن المؤسسات الاقتصادية تتسم بكونها ذات صبغة حتمية؛ ولهذا فإن شكَّل السياق المؤسسي عائقاً أمام النمو، تغدو السياسات العامة التي تنفذ في هذا السياق بلا نفع يذكر. ولمعالجة ذلك، تم طرح إطار للاقتصاد السياسي المقارن يوحد بين السياسة العامة والسياق المؤسسي الذي تُنفذ ضمن إطاره هذه السياسة. ولا يدرس هذا المنهج موضوعات النمو والتنمية من زاوية السياسات التي تتبعها الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى فحسب، بل أيضاً الكيفية التي يتردد بها صدى هذه السياسات في السياق المؤسسي المعين. وتحاول هذه الدراسة أن تبرهن على أن السياق المؤسسي القومي، بتغييره تكاليف الفرص بالنسبة إلى المسارات الاقتصادية البديلة، هو متغير تدخلي حاسم يجب أن تمر عبره السياسات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى النمو والتطور. إذا كان هذا جائزاً فيمكن القول إن السياسات العامة التي تنجح في سياق ما ربما تفشل في سياق آخر، وبهذا لا يكون مفتاح النمو الاقتصادي في تبني مجموعة معينة من السياسات الاقتصادية بل في اختيار السياسات المثلى للسياق المؤسسي (القومي) الذي سيتم التكيف معه. بعبارة مبسطة تكون السياسات الاقتصادية أقرب إلى تحقيق أهدافها المرجوة عندما تكون البنى المؤسسية والاجتماعية والثقافية لمكان ما قادرة على إنتاج أو تشجيع النشاط الذي يلائم الافتراضات السلوكية للسياسة الاقتصادية.

أخيراً، توفر هذه الدراسة أداة أفضل لفهم تأثير عمليات العولمة على التنمية

الاقتصادية، ولكننا لا نستطيع أن نفي هذه النقطة حقها هنا. وبإلقاء الضوء على حقيقة أن العناصر الاجتماعية الفاعلة تستجيب بطرق مختلفة للفرص والقيود التي يتيحها هيكل رأسمالي عالمي أكثر حراكاً، فإن هذه الدراسة تقدم شرحاً واضحاً للسبب وراء الأداء الجيد للاقتصادات الليبرالية الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أواخر التسعينيات مقارنة بالأنظمة الاقتصادية التي تخضع لقدر أكبر من توجيه الدولة في فرنسا وألمانيا واليابان، وكذلك سبب الأداء الجيد لتلك الاقتصادات في هيكل اقتصادي دولي أقل "عولمة".

## السياسة العامة بوصفها متغيراً سببياً: السوق الحرة مقابل تدخل الدولة

هناك سؤالان جوهريان بالنسبة إلى الأدبيات النظرية في مجال الأداء الاقتصادي المقارن؛ الأول، لماذا تعمل بعض الأنظمة الاقتصادية بصورة أفضل من غيرها باستمرار؟ (يمكن طرح السؤال بصيغة سلبية: لماذا تكون النتائج النهائية في بعض الأنظمة الاقتصادية دون المستوى الأمثل دائماً؟). أما الثاني، كيف يتسنى للمؤسسات والأطراف السياسية والاقتصادية الفاعلة كسر الحلقة المفرغة في اقتصاد ابتلي بأداء ضعيف؟ من يجب أن يوجه التكيف الاقتصادي: السوق أمُ الدولة؟ لقد ظل البحث في مجال الاقتصاد السياسي في السنوات العشرين الأخيرة يشدد في مجمله على السياسات العامة التي تنفذها الدولة، وتركز الخلاف في هذا الصدد بين فئتين؛ فئة ترى أن النتائج المتدنية في الأداء الاقتصادي ترجع إلى إضعاف قوى السوق وتدعو إلى انتهاج سياسة عدم التدخل الحكومي، وفئة أخرى ترد الفشل إلى انعدام التنسيق بين العناصر الاقتصادية الفاعلة في الأسواق وتدعو إلى وجود مقاربة نشطة. وقد اصطلح على تسمية هاتين المقاربتين (أو المنهجين) هنا "اقتصاد السوق الحرة" و"الاقتصاد المركزي" على التوالي. إن نظرة ثاقبة إلى هذين المنهجين أو المقاربتين وأوجه القصور فيهما ستبين أنهما لا يقدمان شرحاً وافياً أو حلولاً شاملة وفعالة لمشكلات إعادة الهيكلة الصناعية.

عادة ما ينظر إلى فشل نظام اقتصادي معين في إعادة هيكلة قاعدته الصناعية بحيث يظل قادراً على المنافسة باعتباره مثالاً على "فشل السوق" ؛ أي فشله في توزيع الموارد بطريقة تفي باحتياجات المجتمع (هذه هي الحصيلة المثلى عند باريتو Pareto). ويحدث الفشل في السوق بسبب عوامل خارجية وذلك عندما تؤثر الأنشطة الاقتصادية لوكيل ما في الإنتاج أو المنفعة لوكيل آخر سواء كان هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً[6]. كذلك يحدث الفشل في السوق عندما تعجز الاعتبارات الفردية لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح عن الارتقاء إلى مستوى الجهود المبذولة لإعادة هيكلة الاقتصاد. ويؤدي الاستثمار في مجال البحث والتطوير دوراً أساسياً في زيادة الإنتاج، ولكن بمنظور الشركة الفردية قد يكون مثل هذا الاستثمار غير مجز لصعوبة جني أرباح تتعلق بالملكية. في هذه الحالة تؤدي أنشطة تحقيق الحد الأقصى من الأرباح من جانب الوكلاء الأفراد إلى تقلص رأس المال الخاص بالبحث والتطوير إلى درجة غير مرغوب فيها اجتماعياً.

ترى مدرسة السوق الحرة (أو الكلاسيكية الجديدة) أن أسباب فشل هذا النوع من الاقتصاد تكمن في تشوهات السوق، ولذا تنادي بمنع التدخل الحكومي حتى تتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد بفاعلية. واعتماداً على فرضيات الأنظمة الاقتصادية التقليدية يتم تصوير الأفراد بوصفهم ناشطين اقتصاديين عقلانيين يعملون على تحقيق الحد الأقصى من الربح، وتعم المنافسة الأسواق نتيجة لندرة المصادر، الأمر الذي يدفع بهذه الأسواق على الدوام نحو حالة من توازن الأسعار (تصفية السوق). ومن جهة أخرى، توجه مؤشرات الأسعار سلوك الأفراد لأنها - افتراضياً - توصل المعلومات المناسبة إلى كل من المستهلك والمنتج (وهو ما يعرف بالتبادل السلس). ووفقاً لهذا يتم تحويل المصادر إلى أنشطة ملائمة (أي فعالة) وبذا تصحح الأسواق وضعها ذاتياً (تتناظر الكفاءة عند باريتو مع أداء السوق). من الواضح أن هذه الافتراضات تمثل أفكاراً مجردة ولا تعطي صورة دقيقة مجربة لعالم الواقع. ومع ذلك، يرى ميلتون فريدمان (Milton Friedman) في دفاعه المنهجي ذائع الصيت أن الافتراضات المتعلقة بنموذج ما يمكن أن تكون بلا أساس ما لم ينتج عنها توقعات صحيحة وقليلة، وبهذا يمكننا أن نتعامل مع ما يحدث في عالم الاقتصاد على اعتبار أن لهذا العالم القدرة على إعطاء توقعات صحيحة[7].

يرى الكلاسيكيون الجدد أن محرك النمو الاقتصادي يكمن في التوزيع الكفء للموارد؛ فإذا كانت الأسعار تعكس تكلفة المنافع الاجتماعية، فإن حوافز الربح تدفع الاقتصاد باتجاه تحقيق الإمكانية الإنتاجية القصوى. وفي حال لم تعكس الأسعار تكلفة المنافع الاجتماعية، فالسبب في هذا يرجع إلى تشوهات السوق (كدعم منتجي الحديد) التي تغير مؤشرات الأسعار وتقود بذلك إلى توزيع قاصر للموارد (الإنتاج الزائد للحديد)[8]، ولا مخرج من هذا إلا القضاء على تشوهات الأسعار خصوصاً تلك التي تتسبب فيها سياسات الدولة وبذلك يتم خلق بنية اقتصادية مثلى.

لا يرفض الكلاسيكيون الجدد فكرة فشل اقتصاد السوق أو تدخل الدولة رفضاً تاماً، إنما يحملون أنفسهم قسراً على قبول فكرة فشل اقتصاد السوق وضرورة تدخل الدولة[9]. وعادة ما تطرح السلع العامة بوصفها حالة تستوجب تدخل الدولة، ومع ذلك يشير الكلاسيكيون الجدد إلى أن هناك سلعاً قليلة يمكن أن تعتبر حقاً سلعاً عامة وبخاصة عند إعمال مبدأ الاستثنائية[10]. ويجب النظر بحذر إلى الدعاوى المطالبة بضرورة التدخل الحكومي الذي يجب ألا يتم إلا عند العجز عن حل مشكلة ما بواسطة حقوق الملكية المعرَّفة بدقة[11]. لكن حتى إذا افترضنا ضرورة التدخل الحكومي، فإن أنصار السوق الحرة يرفعون الرايات الحمراء تنبيهاً لإمكانية فشل هذا التدخل الذي عادة ما يقع في شَرَك لوائح جماعات النفوذ وسوء الإدارة وقرارات الدولة التي تسري بأثر رجعي... إلخ[12]. وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الدولة لا يتضح إن كانت المحصلة النهائية ستكون تحسناً في نتائج السوق[13].

وتستند أقوى الحجج ضد التدخل الحكومي إلى أن هذا التدخل قد يمهد الطريق لسلوكيات الأنشطة الريعية[14]، بعبارة أخرى إن الريع الاقتصادي هو ربح في واقع الأمر، ويجب التمييز في هذا السياق بين الريع والبحث العادي عن الربح؛ إذ إن بحث المقاولين عن الربح يحرك عملية إعادة توزيع الموارد فتعود بالفائدة على المجتمع وتحفز النمو. ومن جهة أخرى، تخلق الدولة تشوهات، مثل القيود على التجارة، الأمر الذي يشجع ذوي النفوذ الاقتصادي على استثمار مواردهم في الأنشطة الريعية التي تتضخم نتيجة لتشوهات السوق ولا تضيف شيئاً لقدرات الاقتصاد الإنتاجية[15]. لذا فإن

التدخل الحكومي في الاقتصاد – حتى عندما يتم لتدارك مناحي الفشل في اقتصاد السوق – غالباً ما يكون سلبياً في مردوده الاجتماعي على أي حال. وقد أضاف وليم بومول (William Baumol) بعداً تاريخياً لهذا الرأي عندما أكد أنه على مر الزمان ومن روما القديمة وحتى الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة كانت هيكلية الحوافز في المجتمع – سواء تلك المنبثقة من سياسات الدولة أو من الدوافع الثقافية – تقرر ما إذا كان النشاط التجاري المغامر سيخصص لأنشطة إنتاجية مثل الابتكار أو أنشطة غير منتجة كالأنشطة الريعية. بهذا التصور يكون الدرس المستفاد هنا هو أن تدخل الدولة ربما يدفع بالموارد بعيداً عن الأنشطة المنتجة مع ما يصاحب هذا من تقليص لفرص الإنتاج في المجتمع؛ أي توزيع القيمة لا خلقها[16].

وبناء على كل هذا، تخلص مدرسة اقتصاد السوق الحرة إلى أن السوق لا الدولة هي الجهة التي تنسق النمو الاقتصادي على أفضل وجه، وأن تفسير التفاوت في النمو من دولة إلى أخرى يكمن في المدى الذي تذهب إليه الدولة في فرضها للعوائق التي تشوه السوق؛ إذن يتناسب النمو الاقتصادي وتدخل الدولة عكسياً.

من الممكن تناول حجة اقتصاد السوق الحرة بالنقد غير أن هذا النقد يضعف عند التركيز على خطأ فرضياتها من منظور تجريبي، وهذا ما يحدث بصورة عامة؛ فحجة اقتصاد السوق الحرة تقوم على نموذج تكراري تعتمد صحته على الفرضية؛ إذ إن المعيار الذي يلتزم به الاقتصاديون هو القدرة على التنبؤ لا الوصف. فالهجوم إذن على الدقة التجريبية بمثل هذه الافتراضات لا معنى له إلا في الحالة التي يتبين فيها ضعف التنبؤات القائمة على هذه الافتراضات، وهذا ما سنتناوله لاحقاً. وتم الهجوم أيضاً على افتراضات المدرسة الكلاسيكية الجديدة لأنها تصور الأنظمة الاقتصادية بوصفها مجالاً للنشاط الإنساني يتمتع باستقلال نسبي بينما يرفض الماركسيون رفضاً تاماً استقلالية الاقتصاد[17]. هناك أيضاً كتّاب ليسوا ماركسيين تماماً ساقوا حججاً للتدليل على أن تنظيم الإنتاج يقرره الاختيار الاجتماعي لا الدوافع الاقتصادية[18]. غير أن محاولات التوسع في "الارتباط" الاجتماعي للاقتصاد[19] تفشل في تفسير نموذج الكلاسيكية

الجديدة حرفياً، فتصنع نتيجة لذلك تمييزاً وهمياً بين نماذجها "الاجتماعية" ونموذج الكلاسيكية الجديدة "غير الاجتماعي"، وتجعل الانتقال الفكري المفاجئ من موقع رفض استقلالية السوق إلى موقع القبول بهذه السوق تعتمد على قرارات اجتماعية (قرارات الدولة في الحقيقة). وعادة ما ينظر إلى مبادئ الاقتصاد التقليدي على أنها تفتقر إلى الصحة أو أنها - إلى حد كبير - عرضة للاستغلال لتحقيق غايات اجتماعية لا تقترن بتضحيات اقتصادية. لكن مع أن المؤسسات الاجتماعية تؤثر في صنع القرار الاقتصادي، فهذا لا يستدعي رفضاً تاماً لرؤى الكلاسيكية الجديدة فيما يتعلق بتحقيق الحد الأقصى للمنفعة، ومؤشرات الأسعار، وتنظيم السوق. . . إلخ. وفي نهاية الأمر يجب أن ننظر إلى التركيز على البنى الاجتماعية بوصفه مكملاً لكثير من أوجه المنهجية الكلاسيكية الجديدة وليس نقيضاً لها.

وعلى الرغم من ذلك، ثمة نقطتان تلقيان بظلال من الشك على صحة النموذج غير المعدل للكلاسيكية الجديدة؛ أولاهما تتعلق بالسجل التاريخي، حيث نجد أن سجل الكتلة الشيوعية ودول عديدة من العالم الثالث مثل البرازيل ونيجيريا والهند يظهر صراحة التأثيرات المهلكة لتخطيط الدولة، ومن ناحية أخرى نجد في اليابان والدول الصناعية الجديدة في آسيا وفي معظم أوربا القارية نمواً ملحوظاً اقترن بالتدخل الواضح للدولة[20]؛ أي بعبارة مبسطة هناك حالات شاذة كثيرة تجعل قبول نموذج الكلاسيكية الجديدة بلا تحفظ أمراً عسيراً.

وفي الواقع يأتي النقد الجاد من داخل البيت ومن اقتصاديين يعتبرون في عداد الاقتصاديين التقليديين ويرفضون النزعة التقليدية لافتراضات الكلاسيكية الجديدة. فقد تساءل كثير من الاقتصاديين التقليديين عن جدوى توطيد دعائم سوق مرنة حيث تُكتسب فيها حقوق الملكية والمعلومات بلا تكلفة تذكر[21]. إن حقوق الملكية لا تكتسب بلا تكلفة في غالب الأمر، وقد يحتاج المرء إلى الاستعانة بمحام للدفاع عن هذه الحقوق، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحصول على المعلومات، فلنفكر فقط في الوقت والجهد اللذين ننفقهما عند شراء سيارة جديدة. يرى هؤلاء الاقتصاديون أن الحاجة إلى المؤسسات تغدو واضحة عندما يكون عقد الصفقات مكلفاً[22]. وقد أدى هذا الاقتناع

إلى تطوير "اقتصاد تكلفة المعاملات التجارية"[23]. حيث تعرِّف تكلفة المعاملات التجارية بأنها «تكلفة قياس قيمة خصائص السلعة التي يتم تبادلها مضافاً إليها تكلفة حماية الحقوق وضبط تنفيذ الاتفاقيات»[24]. ويمكن القول بلغة التكيف الاقتصادي إن شيوع المعاملات التجارية تعني ضمناً أن الاعتماد على القراءة الصحيحة لمؤشرات الأسعار قد لا تكون كافية ولذلك نحتاج إلى التحقق من المؤسسات الاقتصادية[25]. غير أن النقطة الجوهرية فيما يتعلق بتكلفة المعاملات التجارية ليست في بيان أن افتراضات الكلاسيكية الجديدة عن سوق مرنة غير صحيحة تجريبياً، بل أهميتها تكمن في توضيح السبب وراء إمكانية فشل تنبؤات الكلاسيكية الجديدة عن واقع السوق.

خلاصة القول إن نموذج اقتصاد السوق الحرة يقوم على فرضية محددة هي أن المنافسة في السوق سوف تحقق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي والتطور. أما إذا كانت النتائج تحت سقف الحد الأقصى فيرجع هذا إلى تشوهات السوق التي تترتب تحديداً على التدخل الحكومي وما يقود إليه من سلوكيات البحث عن الأنشطة الريعية. غير أن هذه الحجة تصدق تكرارياً فقط (تشوهات السوق هي التفسير المحتمل الوحيد)، ولا يساندها السجل التاريخي بشكل تام، وهي ضئيلة النفع في أي محاولة لتفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي من دولة إلى أخرى. وعندما يتعامل نموذج اقتصاد السوق الحرة مع العناصر الاقتصادية كلها على أنها عناصر موسِّعة للمنفعة المنطقية المتبادلة، فإنه بذلك يقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه بنى مؤسسية بعينها في رفد التطور الاقتصادي.

في المقابل ترى المركزية فشلاً عاماً لاقتصاد السوق وترفع علم التفاؤل لحركات التصحيح التي تقودها الدولة. ويرى من يدعون إلى الاقتصاد المركزي أو من يمكن أن يطلق عليهم المركزيون أن مفتاح النمو الاقتصادي - إذا أخذنا في الاعتبار معدلات العائد المتفاوتة - لا يكمن في تحديد الأسعار الملائمة، بل في التكوين القطاعي الملائم للاقتصاد[26].

إن الحافز الرئيسي للشركات في الاقتصاد الرأسمالي هو تحقيق الحد الأقصى من الربح. ومن جهة أخرى، تعتمد إمكانية النمو في دولة ما، في المدى البعيد، على تحسين الإنتاجية؛ وبينما يفترض نموذج الكلاسيكية الجديدة تطابق هذين الدافعين، نجد أن النموذج المركزي لا يسلم بهذا التطابق. وعادة ما تنشأ قرارات الاستثمار الهزيلة في بيئة تفتقر إلى التنسيق وتسودها هيكلة تعتمد على الحافز في الأسواق اللامركزية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تعتبر عقلانية على المستوى الفردي، ولكن لها نتائج مهلكة على المستوى الاجتماعي. وقد تحدثنا سلفاً عن تناقص اعتمادات البحث والتطوير، وما قلناه في هذا الصدد يصدق على مجالات أخرى، حيث لا يمكن لاقتصاد ما أن يصوِّب إخفاقات مثل هذه السوق ويحقق نمواً أفضل إلا بتغيير البنية التي تعتمد على الحافز وتنسيق عمليات الاستثمار، ومن نافلة القول إن الدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك الموارد والسلطة اللازمة للاضطلاع بهذا الدور التنسيقي.

تلقى الفرضية المركزية الكثير من النقد، فهناك أولاً الإشارة إلى أن المركزيين يؤكدون ضمناً (أو صراحة) وجود بنية صناعية موضوعية مثلى، وتجسد هذه الفكرة على أفضل وجه أطروحة ستيفن كوهن (Stephen Cohen) وجون زايسمان (John Zysman) عن مواد التصنيع[27]. وبمنطق مجرد فإن تماسك هذه الفرضية يذوب عند تناول التفاصيل: ما القطاعات الضرورية للازدهار القومي؟ وبأي نسب؟ إذ لا توجد دولة تستطيع تحقيق النجاح في مجالات الإنتاج كلها، ونجد أن منطق سميث (The Smithian Logic) الذي بناه على الأرباح التي يحققها التخصص التجاري يبرر رفض مثل هذا الاحتمال. وهكذا نجد أن الحجة القائلة بوجوب احتفاظ كل أمة بهيكل صناعي معين تستند في الواقع إلى أساس منطقي واهن.

كان رد الكتّاب المركزيين هو طرح فكرة المزية "المكتشفة" في مواجهة المزية "المختلقة". ويؤكد الفهم الكلاسيكي الجديد للتبادل الدولي أن لكل أمة مزية مقارنة تتجلى في إنتاج تلك السلع التي تستخدم بكثافة عنصر الإنتاج أو عناصره المتوافرة نسبياً لديها[28]؛ أي أن المزية المقارنة لأمة ما ترتبط بالموارد الطبيعية المتوافرة لديها.

وهنا يحدد النقاد مشكلتين؛ الأولى، بما أن الدول الاقتصادية الصناعية المتقدمة تمتلك بطبيعتها رؤوس أموال كافية نسبياً، فإن هذه النظرية في هذه الحالة لا توفر إلا القليل من التوجيه العملي. والثانية، هناك دول كاليابان وكوريا الجنوبية خلقت مزايا في مجالات رأس المال والصناعات كثيفة التقنية بواسطة الأسواق التعاونية والتدخل الحكومي[29]. هكذا يتضح أن المزايا شيء دينامي وليس ساكناً، ويمكن أن تتولد من التدخل الحكومي الملائم. وهناك فرق شاسع بين القبول بفكرة أن المزايا يمكن خلقها وبين الموافقة على فكرة أنها يجب أن تخلق. ووفق مفهوم علم الاقتصاد، لا يتضح إن كانت تكلفة الفرص البديلة لتحويل الموارد نحو تطوير صناعات مهمة (يتم تحديدها بصورة بائسة) أكثر إيجاباً من السماح لقوى السوق بتحديد الهيكل الصناعي. ومن الممكن خلق المزايا بواسطة الأنشطة الحكومية، ولكن لا يوجد أساس اقتصادي يمكن أن نستخلص بموجبه أن الفوائد ستفوق التكاليف دائماً.

لا يتعرض المركزيون أيضاً بطريقة مباشرة لما يثيره الكلاسيكيون الجدد بشأن البحث عن الأنشطة الريعية. ومن المؤكد أن بعض الكتّاب يحددون متطلبات التدخل الحكومي الفعّال فيما يتعلق بالقدرة الإدارية واستقلالية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الأنشطة الريعية قد تقلل منها مشكلات العمل الجماعي التي تمنع تكوين الجماعات – لتقود بذلك إلى احتكار القلة للموارد الريعية – التي تقلص التكاليف الاجتماعية السلبية المفترضة، وعلى أي حال يمكن تقرير مدى صحة أي من هذين الاحتمالين بطريقة تجريبية فقط[30]. وينبغي أن نلاحظ هنا أن ما سلف ذكره يلقي بظلال من الشك على آراء الكلاسيكية الجديدة والمركزية على حد سواء بشأن البحث عن الأنشطة الريعية التي تحفزها الدولة. علاوة على ذلك، فإن كفة الميزان ترجح ضد رأي المركزيين إذا سلمنا بشمولية الرؤى التي تستند إليها حجة البحث عن الأنشطة الريعية لا خصوصيتها، أي أن برامج الحكومة تشوه البنى المحفزة بصورة قد تفرز نتائج سلبية لم تكن مقصودة في السياسات التي صاغت هذه البرامج أصلاً[31]. ختاماً، فإن حجة المركزيين عرضة لكل مشكلات الفشل الحكومي التي نبه إليها معارضو السياسة الصناعية.

وفي المحصلة النهائية نجد أن النموذج تقيده التجربة غير المألوفة ومنهجها التحليلي المقارن، فعلى الرغم من قصص النجاح الآسيوية، فإن الفشل المركب للتدخل الحكومي يجعلنا نتشكك في إمكانية تطبيق هذا النموذج على نطاق واسع. يعتمد المركزيون على الدراسات المعمقة لقصص النجاح الآسيوي ليدعموا حججهم، وبذلك يؤكدون ضمناً أن الأمم الأخرى يمكن أن تصيب نجاحاً مساوياً إذا قامت بمحاكاة سياسات التدخل الحكومي. على أي حال، وكما جادل كثير من الكتّاب، ففي المدى الذي حدث فيه تدخل حكومي فعال كان أساس هذا التدخل قد ارتكز على اعتبارات أساسية سياسية محلية ودولية معينة لكي يحقق أي درجة من الفاعلية[32]. وإذا اقتلعنا السياسات الصناعية من هذه التربة الخصبة فسيكون مصيرها الذبول لا محالة.

حاول بعض الكتّاب الرد على مثل هذه الحجج بتحديد الظروف التي يكون فيها الحل المركزي هو الأنسب، فقالوا إن توقيت التصنيع مقارنة بالدول الأخرى يحدد مسار التنمية في الدول المعنية. ففي حالة الدول التي تلج حقل التنمية متأخرة عن غيرها يكون للدولة دور حاسم خصوصاً في تكوين رأس المال وتوزيع التقنية[33]. ولكن شاء سوء الحظ أن تفضي سياسات التدخل الحكومي التي اتبعتها بعض الدول المتشابهة في درجة التطور كالهند وتايوان إلى نتائج متنافرة. ولا يوجد أيضاً ما يشير إلى أن الدول التي ولجت حقل التنمية متأخرة تحتاج إلى تدخل الدولة وتوجيهاتها في عملية تراكم رأس المال. وعلى كل فقد أنجز التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر دون أن تؤدي الحكومة المركزية دوراً كبيراً في هذه العملية[34]. وإذا كانت التنمية التي توجهها الدولة أو تلك التي توجهها السوق هي التنمية المثلى، فإن هذا أمر يصعب البت فيه اعتماداً على تأخر بدء التنمية فحسب.

كل هذا لا يعني أن العوامل الدولية غير مهمة كما يؤكد منظرو التبعية[35]، فبرأي أكثر اعتدالاً يسهب فريدريك ديو (Frederic Deyo) في شرح الكيفية التي ساعدت بها الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية على النمو الاقتصادي في آسيا، سواء تجسدت هذه الكيفية في دعم الأنظمة الشمولية أو خفض نفقاتها الدفاعية[36]، غير أن العوامل الدولية بمفردها لا يمكن أن تحسم هذا الأمر. وفي هذا الصدد يوفر لنا بيتر جوريفتش

(Peter Gourevitch) بيِّنة عبر قومية كافية، ليوضح أن الاستجابة للأزمات الاقتصادية الدولية هي من اختصاص التحالفات السياسية التي تنشأ خلف الاتفاقيات السياسية المتعددة[37]. وقد يقرر مستوى التنمية والنظام الاقتصادي الدولي نوع المشكلات التي تواجهها الدول، ولكنهما لن يتمكنا من جعل الحل المركزي حلاً أمثل؛ إذ تجب دراسة العوامل المحلية لتقرير ذلك.

يرتبط التدخل الحكومي باعتباره حلاً ملائماً ببعض الشروط. وأحد هذه الشروط يتعلق ببيروقراطية الدولة، وما إذا كانت قادرة من الناحية الإدارية أو تتمتع باستقلال نسبي عن جماعات المصالح المجتمعية. ومن هنا، يعتبر كثير من الكتّاب أن استقلالية الدولة؛ أي حصانة صانعي القرار ضد المصالح المجتمعية[38] هي الشرط الحاسم في عملية إعادة البناء التي تقودها الدولة[39]. ومن المؤسف أن هناك مشكلات تحليلية وعملية عديدة في محاولة التمييز بين الدول القوية (المستقلة) والدول الضعيفة (غير المستقلة)؛ فمن النادر أن تتوافر لدولة ما استقلالية في كل المجالات والقضايا أو أن تكون كثير من البيروقراطيات محصنة تماماً ضد النفوذ المجتمعي[40]. كذلك تفرز الاستقلالية مشكلات معيارية فيما يتعلق بالمساءلة الديمقراطية؛ فإذا كانت الاستقلالية البيروقراطية شرطاً ضرورياً مسبقاً لإعادة الهيكلة التي تقودها الدولة، فهناك دول قليلة تستطيع أن تفي بهذا الشرط أو يجب أن تفي به. كذلك وبقدر مساو لا غنى عن القدرة الإدارية في جهود إعادة الهيكلة التي تقودها الدولة[41]. ومع ذلك هناك مشكلة إنشاء روابط سببية مترسخة بين الإمكانات الإدارية وبين النتائج[42]، والمشكلة الأكثر حدة هي أن القدرة الإدارية لا توفر إلا وجهاً سلبياً من أوجه القرار، وهي عامل ضروري، إلا أنه غير كاف لنجاح إعادة الهيكلة التي تقودها الدولة.

ثمة كتّاب آخرون طرحوا مسألة البنية الاقتصادية إما للاقتصاد عامة أو لقطاع بعينه، على أنها العنصر الذي يحدد إمكانية النجاح لتوجيه الدولة للاقتصاد. ويؤكد مايكل شافر (Michael Shafer) أن إعادة الهيكلة التي تقودها الدولة - في الدول النامية - تصيب فرص نجاح أفضل إذا كانت القطاعات الرائدة قادرة على المنافسة ولا توجد

عوائق أمام ولوجها حلبة التصنيع (الصناعات الخفيفة مثلاً). بالمقابل، فالأسواق التي يتوافر فيها رأس المال بكثافة ويغلب عليها الاحتكار (كالتعدين) تكون قادرة على مقاومة مناورات الدولة[43]. ويؤكد زايسمان أن التخطيط الاقتصادي الفرنسي نجح في صناعات التقنية كثيفة رأس المال (كالنفط والحديد) لا في الصناعات عالية التقنية التي تتطلب الابتكار الحثيث والاستجابة السريعة للأسواق المتغيرة[44]. وفي هذا الصدد لا يعكر السجل الإيجابي لوزارة الصناعة والتجارة الدولية في اليابان في الستينيات والسبعينيات إلا محاولة فاشلة تماماً لتطوير صناعة البتروكيماويات اليابانية؛ وهي مثال للصناعة كثيفة رأس المال[45].

أما ديفيد فريدمان (David Friedman) فيؤرخ نجاح اليابانيين في توجيه تطوير صناعة الآلات اللامركزية في بلادهم[46]. وهذه الدراسات تعطينا نتائج متناقضة حول العلاقة بين البنية الاقتصادية والتدخل الحكومي مما يستوجب الحذر. علاوة على ذلك، فإن انسحاب التدخل الحكومي على القطاعات الاقتصادية الأخرى ينطوي على إشكالية لأن السوق والبنى التنظيمية تتفاوت في الصناعة من دولة لأخرى[47] بل من منطقة لأخرى[48] في الدولة الواحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجهة النظر الخاصة بتكلفة المعاملات تقول إن الحدود الطبيعية لشركة ما (وضمناً لقطاع ما) غير محددة تقنياً فحسب، بل محددة أيضاً بتكلفة المعاملات التي تحدد في جانب منها بالإطار المؤسسي الذي تعمل داخله الصناعات[49]. لذا فليس من الممكن إطلاق تقارير صالحة عالمياً تربط التنظيم القطاعي بالمعالجات الناجحة لدولة ما. ومرة أخرى قد يؤثر التكوين القطاعي في حجم المشكلات التي تواجهها الدولة، ولكنه يظل واحداً بين متغيرات مهمة عديدة.

نخلص إذن إلى أن وجهة النظر المركزية تقوم على أساس أن الفشل العام لاقتصاد السوق ربما يولد بنى اقتصادية هزيلة تعوق النمو وتقتل المنافسة ولا يمكن علاج ذلك إلا بتدخل الدولة الهادف إلى تغيير بنية الاقتصاد. إلا أن العجز عن تحديد الشروط الملائمة للتدخل الناجح بطريقة تمكن من تطبيقه على نطاق واسع تقلل من فائدة هذه المقاربة باعتبارها موجهاً للسياسة. إذن وبحساب الأخطاء التي سجلناها على نظريتي السوق الحرة

والمركزية، فإن السؤال الأساسي الذي يظل بلا إجابة هو: من يقود النشاط الاقتصادي، الدولة أم السوق؟ إن المشكلة النهائية لتفسيرات كل من المركزية والسوق الحرة لظاهرة فشل السوق، تكمن في أن صلاحية أي منهما كموجه للسياسة الاقتصادية تبقى غير محددة إلى حد كبير. كذلك لا يمكن القول إن تكلفة أي منهما وفوائدهما تبقى إيجابية على الدوام. ومثل هذا التحديد يمكن تحقيقه بتوظيف رؤى منهج التحليل المؤسسي.

## المؤسسات بوصفها متغيرات سببية: المؤسسية والتغيير الاقتصادي

تعتبر "المؤسسية"[50] مدرسة كبيرة تضم مجموعات من الباحثين الذين يختلفون منهجياً وجوهرياً. وتنقسم المؤسسية في العلوم السياسية إلى متغيرين هما: "الاختيار العقلاني" و "المؤسسية التاريخية"[51]. أما في علم الاقتصاد فيتم التعبير عنها بمصطلح "الاقتصاد المؤسسي الجديد"[52]. وتختلف "المؤسسية الجديدة" عن "المؤسسية القديمة" في توجهها النظري المميز الذي يناقض الدراسات غير النظرية التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين[53]. وهناك اختلافات عديدة في الافتراضات والمنهجية بين نوعي المؤسسية المذكورين أعلاه، على أنه يجمع بينها اهتمام مشترك بمركزية المؤسسات بشكليها الرسمي وغير الرسمي في خلق التفاعل الاقتصادي والسياسي[54]. وبهذا تكون العلاقة بينها علاقة تكامل لا تناقض. ومن الضرورة بمكان أن ندرس مثالاً لكل من المتغيرين لنستوعب الكيفية التي يوضح بها التحليل المؤسسي قضايا التغيير الاقتصادي، وبالقدر ذاته من الضرورة الكيفية التي يحتاجها المنهج المؤسسي نفسه إلى التوضيح.

يمثل منهج الاختيار العقلاني في أوجه كثيرة تطبيق افتراضات ومناهج الاقتصاد التقليدي المحافظ على الظواهر السياسية. إذ يفترض منظرو منهج الاختيار العقلاني أن الأفراد هم وحدة التحليل الأساسية، وأن هؤلاء الأفراد، هم من يحقق الحد الأقصى للمنفعة العقلانية[55] وفق مجموعة التفضيلات (التي هي خارجية المنشأ). على أن هناك اختلافاً جوهرياً عن الاقتصاد يتمثل في أن الاختيار العقلاني يدرس علانية دور

المؤسسات التي تعتبر سمة مهمة من سمات السياق الاستراتيجي الذي يتم داخله صنع القرار[56]. وبذلك تساعد المؤسسات على تغيير استراتيجيات المتنفذين العقلانيين، في سعيهم إلى تحقيق أهدافهم الشخصية[57]. ويعتبر منهج الاختيار العقلاني تكرارياً كالاقتصاد لأنه يفترض أن الأفراد، في حدود تفضيلات (اختيارات) معينة وضمن القيود التي تفرضها المؤسسات، سوف يبحثون عن تحقيق المنفعة الشخصية المثلى. وقد استخدم المنظرون هذا المنهج لينشئوا نموذجاً منهجياً واستنتاجياً للسلوك السياسي.

توسع مانكر أولسون (Mancur Olson) في فكرة "منطق العمل الجماعي"[58] لينشئ نموذجاً منطقياً واستنتاجياً للتدهور الاقتصادي. ويرى أولسون أن جماعات النفوذ تتكاثر في المجتمعات المستقرة، وبمعطيات القدرة على العمل الجماعي سوف تسعى هذه الجماعات لكسب منافع اقتصادية من الدولة مما يقود إلى نشأة تحالفات التوزيع. إلا أن تحالفات التوزيع هذه تقلل من قدرة المجتمع على تبني التقنية الجديدة وعلى إعادة توزيع الموارد استجابة لشروط السوق العالمية المتغيرة مما يؤدي إلى خفض سرعة النمو الاقتصادي ثم يعقب ذلك الركود والتدهور. ويؤكد أولسون أن بريطانيا العظمى هي المثال الأوضح لحدوث هذه العملية في القرن العشرين[59].

على الرغم من إضافات المؤسسات للإطار التحليلي، وهي إضافات جديرة بالإطراء، فهناك أوجه قصور عديدة لاستخدام منهج الاختيار العقلاني في فهم النمو الاقتصادي والتنمية. أولاً يعتبر الافتراض العقلاني منهج تضييق بصورة مفرطة. ويعتبر الاختيار العقلاني مثل اقتصاديات الإنتاج تكرارياً بصورة مقصودة، وأما الافتراض العقلاني الذاتي بوصفه افتراضاً فهو يتجاوز النقد. وما يعنينا هنا هو قدرة مثل هذه الافتراضات على استبصار مشكلات العالم الحقيقية بطريقة مفيدة، وهنا تبرز صعوبتان؛ أولاهما، أن افتراض وجود عوامل عقلانية ومؤثرة يؤدي بالضرورة إلى نتائج متوازنة[60]. وفيما يخص المؤسسات فهذا يعني أن أية بنى أو نتائج متحققة يجب أن تكون ضمن حدود المنفعة الوظيفية لبعض العوامل، ولهذا لا يمكن وصفها باللاعقلانية. ويستبعد مثل هذا الافتراض إمكانية أن تكون المؤسسات مختلة الوظيفة (أي لاعقلانية) بمنظور العناصر المتنفذة ذات المصالح الذاتية، أو أن المؤسسات يمكن

خلقها والحفاظ عليها لأسباب لا تمت بصلة للوظيفة التي تناسب هذه المؤسسات. إن النظر إلى السلوك باعتباره أداة منفعية حتى على مستوى المنفعة الشخصية قد يخفي الأثر الحقيقي للمؤسسات. ثانيتهما، في غياب افتراض أنموذجي للمنفعة كما في الاقتصاد (على سبيل المثال لكون الأفراد يحققون الحد الأقصى للمنفعة الاقتصادية) يجب على المتخصص في علم السياسة أن يضع مجموعات تفضيلات لكل حالة فردية، مما يجعل المنهج لا يقل في منحاه التفسيري عن غيره من المناهج[61]. علاوة على ذلك، فإن عملية تشكل الأفضلية يتم تجاهلها لأن الاختيار العقلاني يتعامل مع تفضيلات بوصفها خارجية المنشأ، ولكن إذا أفرزت تفضيلات المتنفذين نتائج دون السقف الأمثل فإن فهم السبب وراء اختيار هذه التفضيلات قد يكون حاسماً في رسم سياسات تصحيحية. لهذا السبب فإن مبدأ تشكيل الاختيار العقلاني قد يكون مدمراً بالفعل لأنه يحجب البنية التفسيرية تحت ذريعة الدقة البالغة. قد يكون منهج الاختيار العقلاني ملائماً تماماً لاستكشاف مجالات كثيرة، حيث يؤكد جنكو كاتو (Junko Kato) أن الفائدة الكبرى تكمن في تحديد أنماط السلوك الفردي في ظروف مؤسسية متنوعة عوضاً عن السلوك في إطار مؤسسي واضح المعالم[62]، ولكنها تفتقر إلى القدرة على استيعاب العمليات الواسعة للتغيير الاقتصادي. هناك أدوات أكثر نفعاً لتحقيق هذه الغاية في كتابات المؤسَّسِيِّين التاريخيين واقتصاديي المؤسسية الجديدة.

يرفض المؤسَّسيون التاريخيون افتراضات العقلانية الصارمة ويركزون بجلاء على الدور الذي تؤديه المؤسسات في وضع استراتيجيات المتنفذين وفي عملية خلق التفضيلات معاً[63]. وتعالج المؤسسية التاريخية تفضيلات المتنفذين بوصفها داخلية المنشأ، حيث تتم تسوية أهداف واستراتيجيات المتنفذين لا تحديدها ضمن السياق المؤسسي الذي توجد فيه المعالجة السياسية. وتقترن صفة التاريخية بهذا المنهج لأنه يفحص العملية التي تخلق بها المؤسسات وتُطور على مر الزمن في محاولة لاستيعاب أثر هذه المؤسسات في اختيارات المتنفذين. هناك افتراضان رئيسيان للمؤسسية التاريخية هما: المؤسسات تشكل السياسة والمؤسسات يشكلها التاريخ[64].

إن أكثر أمثلة التحليل المؤسسي التاريخي رواجاً هو كتاب روبرت بتنام (Robert Putnam) **«جعل الديمقراطية تعمل»** *(Making Democracy Work)* الذي قوبل بكثير من التهليل[65]. ويحاول بتنام في كتابه هذا أن يفسر نجاح الديمقراطية في سياقات معينة دون غيرها وذلك بدراسته المتعمقة للحكومات المحلية في شمال إيطاليا وجنوبها. كانت البنى المؤسسية (ويعني بها بتنام البنى الحكومية الرسمية) متماثلة في الدولة كلها، ولقد حققت الحكومات المحلية في شمال إيطاليا نجاحات أكبر من نظيراتها في الجنوب الإيطالي لكن بمعايير متعددة للكفاءة ودرجة الاستجابة.

فلماذا هذا التفاوت؟ يشدد بتنام على أن مشكلات العمل الجماعي – وهي تتمحور هنا حول حكومة كفؤة وديمقراطية – يجب أن تُفهم في سياقها الثقافي-التاريخي. لقد ازدهرت المؤسسات الديمقراطية في شمال إيطاليا حيث أنتجت الظروف التاريخية مجتمعاً مدنياً متدفق الحيوية راجت فيه قيم التبادلية وشبكات عريضة من الالتزامات المدنية يسميها بتنام "رأس المال الاجتماعي".

أما مؤسسات جنوب إيطاليا فقد كانت بطيئة الاستجابة وتنقصها الكفاءة نتيجة نقص رأس المال الاجتماعي[66]. وإذا أخذنا في الاعتبار نقص رأس المال الاجتماعي في الجنوب ووجود العلاقات القائمة على هرمية الراعي-التابع، يغدو الافتقار إلى روح التعاون رد فعل عقلانياً في مثل هذا الموقف أو ما يسمى بالتوازن المستقر وفق نظرية المعادلة الصفرية. وبعبارة موجزة كان الحل المؤسسي متماثلاً في الحالتين ولكن اختلفت النتائج بصورة جلية. لماذا؟ «لأن السياق الاجتماعي والتاريخ يحددان فاعلية المؤسسات إلى حد بعيد»[67]. والديمقراطية الناجحة هي "تبعية المسار"، أي أن «النقطة التي تصل إليها تتوقف على نقطة انطلاقك التي ربما لا توصلك إلى بعض نقاط الوصول النهائية»[68]. ويسلم بتنام بأن بنى الحكومة المحلية الجديدة قد أدت إلى تحسن عملية الحكم في جنوب إيطاليا، ولكن قوة الدفع الرئيسية في تحليله تعطي أفضلية سببية للثقافة على مؤسسات الدولة. وتستطيع المؤسسات أن تبدل النتائج، ولكن بالنسبة إلى بتنام تبقى يد الثقافة هي العليا وتستلزم الديمقراطية الناجحة غرس قيم الالتزام المدني في وجدان المواطن.

حظي كتاب «**جعل الديمقراطية تعمل**» بالإطراء على نطاق واسع[69] وتتجلى قيمته بصورة خاصة في تلك الرؤى النافذة التي تشترط أن يشتمل تقييم المؤسسات على السياق الاجتماعي السياسي العريض الذي يأوي المؤسسات. على الرغم من هذا، فقد هاجم الكثيرون منهجية بتنام ومنطقه السببي[70]، ومع أن بعض هذا النقد مبرر خصوصاً ذلك الذي ينصب على استخدام بتنام للتاريخ كيفما اتفق فهذا لا يكفي لرفض حجج بتنام النظرية العريضة[71]. وفي عاقبة الأمر يبقى هناك سؤال لا يتعلق بمدى نجاح بتنام في شرح الديمقراطية، بل بالمنطق السببي لنموذجه وإمكانية توسيعه ليشمل شرح الظواهر الاقتصادية.

ما يؤسف له أن حجة بتنام القوية سرعان ما تتداعى عند تطبيقها على قضايا الاقتصاد. إذ يصور بتنام رأس المال الاجتماعي بوصفه شرطاً عاماً مسبقاً للعمل الجماعي الفعال مما يجعل أهميته بالنسبة إلى التفعيل الكفء للأسواق وللحكومة على حد سواء، ويسوق نجاح "الأحياء الصناعية" التي تتشكل من شركات صغيرة متكاملة أفقياً فيما يعرف بـ "إيطاليا الثالثة" دليلاً على ذلك[72]. تخدم هذه الحجة الغرض جيداً في هذه الحالة (وقد تم استخدامها لتفسير ازدهار المناطق الصناعية الأخرى)[73]، إلا أن صحتها تتلاشى عند تطبيقها بين الأقاليم وتاريخياً. في عاقبة الأمر، كيف يستطيع المرء أن يستخدم فكرة رأس المال الاجتماعي ليفسر دينامية الاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر؟ فبينما قد يجد على وجه التأكيد دليلاً على وجود رأس مال اجتماعي في بريطانيا إبان العهد الفيكتوري، فإنه قد يجد أيضاً أمة تمزقها الانقسامات الإقليمية والطبقية. إن حجة رأس المال الاجتماعي تصبح قاصرة في أفضل الحالات عند تطبيقها على مسائل التطور الاقتصادي. ويقدم بتنام مسكّناً ضرورياً للتحليلات المتمحورة حول الفائدة عندما يبين الكيفية التي تشكل بها المدركات الثقافية المنشأ استجابات قوى النفوذ الاجتماعي للتغيير المؤسسي. غير أن ما يعيب هذا النوع من المقاربة هو مراهنة بتنام الكاملة على أهمية رأس المال الاجتماعي إلى حد إقصائه أي حل آخر.

يمثل "الاقتصاد المؤسسي الجديد" امتداداً دقيقاً للتحليل المؤسسي في مجال الاقتصاد. وتسلم هذه المدرسة بالافتراضات المبدئية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، فهي تستخدم الفردية المنهجية وترى أن الاقتصاد نظرية تقوم على الاختيار المقيد وتقبل مبدأ "الندرة ومن ثم المنافسة" وتتدارس أهمية الأسعار النسبية في خلق توازنات السوق[74]. وتأسيساً على رؤى كوس (Coase) التي استفضنا فيها سلفاً، ترفض هذه المدرسة، من ناحية ثانية، تصور الكلاسيكية الجديدة للسوق سلسلة التعامل، فطالما كانت هناك تكلفة للصفقات فإن المؤسسات تظل ملموسة الحضور في السوق. وتضع مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد المؤسسات في قلب التحليل في محاولة لبناء نظريات تاريخية كبرى ومتوسطة المدى معاً يمكن أن نفسر بها النتائج المختلفة للأداء الاقتصادي.

إن أبرز أنصار مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد هو دوجلاس نورث (Douglass North) الحائز على جائزة نوبل، ويعطي كتابه «**المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي**» *(Institutions, Institutional Change and Economic Performance)*[75] التطوير الأوضح للمنهج. يتمحور الشاغل الرئيسي لنورث حول الكيفية التي تبز بها بعض الأنظمة الاقتصادية أنظمة اقتصادية أخرى بشكل دائم. لا تعطينا أنظمة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد التي تتبنى آراء داروين فيما يتعلق بالهياكل الاقتصادية إلا إجابة تكرارية في هذا الصدد. إذ نجد أن الأفراد في واقع الأمر تقيدهم "عقلانية محدودة" ودوافع مسبقة التصور ربما تقودهم أو لا تقودهم إلى اختيارات اقتصادية فعالة. ونظراً لأنها تواجه أخطار انتهازية المتنفذين الآخرين وتكلفة الحصول على المعلومات وحماية حقوق الملكية، تزداد تكلفة الصفقات، وهكذا يتبين أن تكلفة الصفقات هي مصدر نشوء المؤسسات التي تعطي الحياة اليومية بنيتها[76]؛ «وتشمل المؤسسات أي شكل من القيود يبتدعه البشر ليصوغ التفاعل الإنساني»[77]. ويمكن أن تكون المؤسسات رسمية كالدستور أو غير رسمية كالثقافة[78]. وتعتبر الأخيرة، "النماذج العقلية" التي يفسر بها الأفراد العالم، ذات أهمية خاصة لأنها تعني ضمناً أن التوازنات المتعددة (في ظل قيود مماثلة) يمكن أن تحدث[79]. وبذلك تكون المؤسسات هي "قوانين اللعبة" التي يميزها دوجلاس بحدة عن "اللاعبين" أي المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . . إلخ التي

تعمل ضمن إطار منظومة من القوانين. إن المؤسسات، وبخاصة البنية التي تقوم عليها حقوق الملكية[80]، بالإضافة إلى القيود الاقتصادية التقليدية (الندرة والتقنية)، تغير منظومة الفرص التي تسعى المنظمات إلى تحقيق أهدافها في محيطها[81].

كيف تؤثر المؤسسات في الأداء الاقتصادي؟ إذا كانت تكلفة الصفقات أكثر من صفر فإن المؤسسات تؤثر في توزيع الموارد برفعها أو خفضها لتكلفة الصفقات ما يؤثر بدوره في التكلفة الإجمالية لعمل الشركات (على سبيل المثال النفقات القانونية اللازمة لكي تحمي شركة ما حقوق الملكية في مجتمع تكثر فيه المقاضاة كالولايات المتحدة الأمريكية). ومن الأفضل أن نعاين هذا الأمر بمنظور الشركة سواء أكان يقود إلى تغيير إيجابي أم سلبي. والشركة هي وظيفة إنتاجية بالمنظور الكلاسيكي الجديد؛ أي أن التكلفة الكلية هي مجموع تكاليف الإنتاج (التحويل) المختلفة. يؤكد نورث أن التكلفة الكلية تشمل تكاليف التحويل والصفقات وذلك لأنه يدخل تكلفة الصفقات في الحاصل النهائي. وهذا ينطبق بصورة مباشرة على مسائل التكيف الهيكلي والنمو الاقتصادي لأن تكاليف الصفقات تؤثر في فاعلية عامل السوق وأسواق المنتجات وتؤثر هذه بدورها في مدى استخدام التقنية المتقدمة في الشركات[82]. في أسوأ الأحوال، ربما يتردد المقاولون في إقامة استثمارات إنتاجية إذا لم توفر لهم الدولة الحماية من الهلاك أو إذا كانوا عرضة للاستيلاء على أموالهم. وعلى المستوى الاعتيادي، ربما تفكر الشركة ملياً قبل شراء خط تجميع عالي التقنية إذا كان تشغيله يقتضي علاقات عمل مرنة تتميز بالتعاون بينما تتسم علاقات الإدارة بالعاملين في هذه الشركة بالضعف. إن مجموعة الهياكل المؤسسية التي يواجهها المتنفذون الاقتصاديون تؤثر في "الفاعلية التكيفية" للدولة؛ أي مقدرة الدولة واستعدادها لذلك النوع من التكيف الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاج[83]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات التي تحبط التكيف تنتج الركود الاقتصادي.

وإذا كانت المؤسسات تنتج الفشل فلماذا لا نغير هذه المؤسسات فقط؟ الإجابة هي لأن الهياكل المؤسسية تعتمد على المسارات، فمجموعة الشروط الأولية التي يواجهها

المتنفذون الاقتصاديون تخلق عوامل خارجية وأنظمة اقتصادية متكاملة وذات أهداف، مما يؤدي إلى تزايد أرباح الأنشطة ذات الطاقة الإنتاجية القصوى التي تتوافق مع المنظومة المؤسسية القائمة[84]. وتتميز المؤسسات عموماً بالاستقرار ولكن هذا لا يعني أنها فعالة، فالإطار المؤسسي يحدد اتجاه اكتساب المعرفة والمهارات ولكن هذا الاتجاه ربما يكون غير منتج إلى حد كبير (على سبيل المثال المكافآت المجزية للمعرفة الكتابية لا الفنية في أوربا القرون الوسطى). أما في حالة المنظمات الفردية فالإطار المؤسسي القائم يملي فرص السلوك المتعاظم ويخلق علاقات بينية معقدة. هذا التعقيد المؤسسي ربما يغدو أكثر مقاومة للتغيير من أجزائه المكونة كل على حدة[85]. إذن متى يحدث التغيير؟ يحدث التغيير المؤسسي عندما تقود التبدلات النسبية في الأسعار[86] المتنفذين الاقتصاديين إلى إدراك أن فوائد تغيير المؤسسات تفوق فوائد السلوك المتعاظم في حدود القيود القائمة (يجعل نورث من امتلاك المتنفذين وثيقي الصلة بهذا الأمر للقوة الكافية لعقد الصفقات مقدمة منطقية لهذا النوع من الإدراك)[87]. حتى عندما تحدث تغييرات كبرى فإنه من المحتمل أن تكون هناك زيادة في المحصلة النهائية لأن التغييرات في القوانين الرسمية (السياسية والقضائية) لا تستبدل القيود غير الرسمية (الثقافية والمعيارية)[88]. ومن الممكن للمجتمعات أن تبدل إطارها المؤسسي، ولكن الركود المؤسسي هو القاعدة وليس الدينامية المؤسسية. فمتى تحدد المسار يصبح من العسير عكسه.

إن المسألة الجوهرية بالنسبة إلى نورث والاقتصاديين المؤسّسيين الآخرين هي ما إذا كانت المنظومة المؤسسية للمجتمع تشجع على التكيف الفعال أو الركود الخانق. ويفترضون في هذا السياق سلسلة سببية من المؤسسات (رسمية أو غير رسمية) تستدعي وجود حوافز (بواسطة تكاليف الصفقات) تحدد خيارات المتنفذين (بواسطة المقاولين)، وتقرر النتائج الاقتصادية (سلبياً أو إيجابياً). ويظل النموذج نموذجاً لتحقيق الحد الأقصى للمنفعة الفردية ولكن بتصور أوسع كثيراً للتفضيلات والحوافز. هكذا يمكن تفسير الأداء الاقتصادي الهزيل برده إلى غلبة البنى المؤسسية التي تعوق عملية الابتكار المتواصل الضرورية حتى تنتج الاقتصادات بإمكاناتها القصوى.

يوفر نموذج الاقتصاد المؤسسي الجديد - على الأقل بوصفه موجهاً عاماً - أداة تحليل فعالة تمكن من تصحيح العديد من أوجه القصور في المناهج المؤسسية الأخرى. وإذا رجعنا إلى مسألة تفسير النمو والأداء الاقتصاديين نجد أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يربط بحزم أسباب فشل السوق بالبنى المؤسسية. ومن الواضح أن فشل السوق منتشر وكذلك الحال الفشل الحكومي. كذلك يؤكد الاقتصاد المؤسسي الجديد أنه لا الحل الذي يقوده السوق ولا ذاك الذي تقوده الدولة يتمتع بصحة مطلقة، «بل تنحصر المهمة في تقدير التغيير النهائي في تكاليف الصفقات مقارنةً بالتحسن التخصيصي المتوقع وذلك لتقرير السياسة التي يجب اتباعها: مزيد من التدخل الحكومي أم مزيد من الخصخصة»[89]. وعلاوة على ذلك، فإنه على العكس من نوعية الاختيار العقلاني الخاص بالمؤسساتية، تفحص مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد بوعي تشكل التفضيلات. ختاماً، على النقيض من تشديد بتنام على رأس المال الاجتماعي يوفر الاقتصاد المؤسسي الجديد إطاراً مرناً يمكن أن يتكيف بيسر مع منظومات اجتماعية ومؤسسية مختلفة.

وعلى أي حال فإنه ليس من السهل أن نقول إن المناهج المؤسسية للتغيير الاقتصادي خالية من العيوب، إذ إن هناك أربع معضلات تقفز إلى الذهن على الفور، تركز الثلاث الأولى منها على المفهوم النظري للكيفية التي تتشكل بها البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثم تبدل سلوك المتنفذين الاجتماعيين. أما الأخيرة فتتناول قضية أكثر عملية وهي قضية وحدات التحليل الملائمة. وتضعف كل هذه المعضلات قدرة المؤسسية على توفير إطار يتميز بالموثوقية والتماسك لاستخدامه في التحليل الاقتصادي الدولي الشامل كما تتم صياغته حالياً.

تتصل المعضلات النظرية الثلاث بمصدر المؤسسات، والعملية التي تبني بها المؤسسات السلوك، وطبيعة ذلك التأثير. وأولى هذه المعضلات هي أن المؤسسية تجنح نحو الوظيفية. فلماذا تنشأ المؤسسات؟ يؤكد نورث أن «الدور الرئيسي للمؤسسات في المجتمع يتمثل في تبديد الشكوك بتشييد بنية مستقرة (ولكن ليست فعالة بالضرورة) للتفاعل الإنساني»[90]. ويردد بتنام هذا الرأي عندما يقول: «المؤسسات هي أدوات

لتحقيق "الأهداف" وليس "الاتفاق" فقط»[91]. إذن ينظر إلى المؤسسات على أنها أدوات "لحل المشكلات"؛ أي توازنات مستقرة خلقت لتحقق هدفاً محدداً وتوظف من أجل هذه الغاية. على أن هذا التصور يفترض في أحد جوانبه عقلانية ذات فائدة بين المتنفذين الاجتماعيين عند إنشاء المؤسسات وتشغيلها[92]. وقد تنشأ المؤسسات وتتلقى سنداً لأسباب لا تحصى وتعلو فوق المصلحة الشخصية العقلانية، وربما تخضع المؤسسات لتوجيهات "منطق الملاءمة" (مثل جودة نظام اجتماعي معين أو عدالته أو بساطة الطريق التي تسير بها الأمور) وليس لتوجيهات "منطق النتيجة"[93]. أضف إلى ذلك أن المؤسسات ربما تضطلع بوظائف غير مقصودة في البداية (على سبيل المثال الهيئة الانتخابية التي قصد بها خلق حاجز بين الرئاسة والتصويت العام تستخدم الآن بصورة واسعة لإقرار شرعية التصويت العام) أو أنها عَرَضية بالنسبة إلى الوظيفة الرئيسية (على سبيل المثال خلقت أندية بتنام الرياضية معياراً للفضيلة المدنية). كثيراً ما يقال إن غلبة الوعي الجماعي بين اليابانيين يعطيهم أفضلية اقتصادية على الوعي الفردي عند الأمريكيين، وقد يغير مبدأ العمل الجماعي الياباني والعمل الفردي الأمريكي النتائج الاقتصادية ولكن من الصعب أن نقطع أنهما قد طورا لخدمة هذه الأغراض. بناء على هذا يجب رفض فكرة المؤسسات بوصفها وظيفية وذلك لمصلحة المنهج الاستقرائي الذي يلجأ إلى تفسير كل من تأثير المؤسسات وأساسها المنطقي اعتماداً على المادة التجريبية نفسها[94].

الثانية، مع أن مفهوم تكاليف الصفقات محوري في التحليل المؤسسي (إذ هو بمنزلة ناقل الحركة الذي تغير بواسطته البنى المؤسسية السلوك) ولكن من السهل وضعه ضمن إطار نظري أكثر من وضعه ضمن إطار عملي[95]. فمن اليسير أن نسلم بأن التنافس وعدم الاتفاق في السوق يخلق تكاليف صفقات تتفاوت بحسب الأشكال التنظيمية المختلفة، ولكن من العسير جداً أن نحدد النقطة التي تنتهي عندها تكاليف الصفقات وتبدأ تكاليف الإنتاج التقليدي، ما يضعف الحلقة الوسطى في السلسلة السببية عند المؤسَّسيين (مؤسسات فتكاليف صفقات فنتائج اقتصادية). ويتجنب كثير من المؤسَّسيين هذه القضية بطرحهم لمفهوم شامل لتكاليف الصفقات يمحو الخط الفاصل بين تكاليف

الصفقات والإنتاج[96]. إن الاعتماد على مثل هذا المفهوم يخلق استنتاجات غير مباشرة يتم بموجبها إرجاع معظم التفاوت في الأداء الاقتصادي إلى فوارق تكلفة الصفقة. هذا ببساطة منطق تشوهات السوق عند الكلاسيكيين الجدد في رداء جديد ولكنه يعاني الخلل المنطقي ذاته. وهذه معضلة معقدة إلى حد بعيد خصوصاً عند دراسة المؤسسات على مستوى اجتماعي كلي. كذلك فإن معضلة صياغة تمييز محكم وقابل للقياس بين تكاليف التحويل وتكاليف الصفقات قد تكون بلا حل إلى حد كبير.

إضافة إلى ذلك فليس من الواضح تماماً إن كانت المؤسسات تبدل تكاليف الصفقات فقط. على سبيل المثال؛ يرفع التدريب الوظيفي مهارات العامل مما يقود إلى زيادة في الأجور والإنتاجية، ويؤثر كلاهما في تكاليف الإنتاج. ويمكن شرح المثال ذاته بالنسبة إلى تكلفة الصفقة، حيث إن المنتَج الذي تعقد حوله الصفقة هو العامل والسؤال هنا: هل تتحمل الشركة نفقات إضافية تصرف على التدريب من أجل عقد تلك الصفقة؟ وحقيقة أن المثال ذاته يمكن أن يتم تصويره إما على أنه تكلفة صفقة أو تكلفة تحويل، يوضح أن مفهوم تكلفة الصفقة قد تم تعريفه بطريقة هزيلة، ولكن هذا لا يعني التخلي عن المفهوم تماماً، فالقضية هنا تتعلق بالتعريف لا بالمنطق النظري، فالمشكلات التي تتعلق بالحوافز عادة ما تكون مشكلات محسوسة في كل مكان، وسواء جرى تصنيفها على أنها "حوافز تكاليف الصفقات" أو "حوافز تكلفة الإنتاج" أو "حوافز عامة" فإن هذا لا يشكل فرقاً كبيراً من زاوية نظرية[97]. والتكلفة هي التكلفة، والأسئلة الفعلية في هذا الصدد يجب أن تدور حول قدرة الحوافز التي توجدها منظومة محددة على تغيير التكلفة الكلية، أو الكيفية التي تغير بها بنية الحوافز تكاليف فرص العمل بالنسبة إلى المقاولين، مما يجعل بعض الاستثمارات مربحاً وبعضها الآخر طارداً للربح، أو النتيجة التراكمية لهذه الحوافز على النتائج الاقتصادية. طالما كان من الممكن خلق روابط واضحة بين المؤسسات وقرارات الاستثمار والإنتاج والتغييرات الاقتصادية يصبح استخدام مصطلح تكاليف الصفقات أو الحوافز غير ذي أهمية حقيقية. إن الانتقال من مفهوم واضح ومحدد لتكلفة الصفقات إلى وصف غير واضح وفضفاض للحوافز العامة يخفف من حدة أحد المفاهيم الجوهرية للمؤسسية. غير أن الصعوبات العملية

التي تلازم تطبيق مفهوم تكلفة الصفقات عادة ما تفضي إلى تخفيف حدته على أية حال. والنقطة الحاسمة في هذا السياق هي أن البنى المؤسسية تبدل بنى الحوافز، ومن الأفضل أن نلجأ إلى الاستقراء لا الاستنتاج لنحدد على وجه الدقة الكيفية والوسائل التي يتم بها هذا. بعبارة موجزة، من الأفضل التمسك بمفهوم مفيد من الناحية العملية - حتى وإن كان غير واضح الصورة - أكثر من الإصرار على استخدام مفهوم واضح لتكلفة الصفقات ولكنه عديم الفائدة إلى حد كبير.

الثالثة، تبوأ التغيير المؤسسي الملائم الموضع الرئيسي في النظرية المؤسسية للتنمية[98]، ولكن المؤسَّسيين لا يعرضون نظرية تغيير مُحكمة، ما يفضي إلى جنوح نحو الحتمية. فنظرية نورث عن التغيير (كون المتنفذين الاقتصاديين سيغيرون المؤسسات عندما يدركون أن نتائج المؤسسات الجديدة تفوق البنية القائمة) تتضمن ذاك النوع من الانتقاء الطبيعي الذي ابتلي به التفكير الكلاسيكي الجديد. إضافة إلى ذلك فإن نظريته هي في الواقع نظرية لاسياسية وإن اعتمدت على متنفذين يملكون قدرة كافية للحصول على ما يريدون.

إن المؤسسات لا تنشأ لخدمة الصالح العام فقط فقد تفرضها السلطة قسراً على ضحايا لا حول لهم ولا قوة (على سبيل المثال الرق وقوانين الفقراء الإنجليزية). يرى مشتاق خان أن تفسير الأداء المؤسسي يتطلب فهم "التسوية السياسية" التي تتم بين مختلف القوى الاجتماعية في الدولة؛ إذ إن أي ترتيب مؤسسي له تكاليف وفوائد تتفاوت من فئة اجتماعية إلى أخرى، ولذلك فمن الضروري تدارس "تكاليف الانتقال" (العواقب السياسية التي قد يفرضها الخاسرون المتوقعون في تغيير مؤسسي محتمل على أنصار التغيير) لكي نستوعب عملية التغيير المؤسسي[99]. إن تغيير المؤسسات هو في الواقع واحد من الحلول المحتملة للمعضلات الاجتماعية، يستلزم أن تكون الاعتبارات السياسية ذات أهمية مركزية لا هامشية في دراسة التغيير المؤسسي. على أية حال يقتضي الإنصاف أن نسلم بأن هذه مشكلة للاقتصاديين المؤسَّسيين أكثر من أنها مشكلة لزملائهم في حقل العلوم السياسية.

يمثل الجنوح نحو الحتمية الوجه الآخر للافتقار لنظرية عن التغيير، ويترتب على ذلك النظر للمجتمعات بمنظور الاعتماد على المسار. إن البنى الاجتماعية تتصف بكونها "محافظة" مما يخلق، على المدى الطويل، حلقات فعالة أو مفرغة؛ بينما نجد أن الرأي الذي تبناه كل من نورث وبتنام عن الاعتماد على المسار يعني ضمناً الالتزام بالخطِّية، ففور وضع المجتمع لأسس مسار معين يغدو التغيير أمراً مستبعداً ما لم تقع تحولات بنائية في المؤسسات. هكذا يطرح بتنام رأياً أبعد ما يكون عن التفاؤل فيما يتعلق بالقدرة الكامنة لتحقيق الديمقراطية الناجحة، ففي غياب معايير مجتمع المدينة يكون حظ الإنجاز في هذا الصدد ضئيلاً. وهذا يعني ضمناً إمكانية ضئيلة في إحداث تغيير اقتصادي إيجابي إذا كانت المنظومة المؤسسية غير مواتية وإذا ما تدبرنا الأمر من وجهة نظر صانع القرار السياسي، لأن الوساطة الإنسانية تلغى في هذه المعادلة. أما من الناحية النظرية، فإن مثل هذه الحتمية البنيوية قد تعطينا تفسيرات معقولة للاختلافات الثقافية، ولكنها لا تفي بهذا الغرض ضمن سياق محدد. إن الاعتماد على المسار مفهوم مفيد ومهم، ولكن متى تم فهمه على الوجه الصحيح فهو لا يعني التنمية التي تلتزم بالخطية أو تابعية الاختيار الإنساني التامة لمحددات البنية الاجتماعية السياسية، بل يعني أن السياق الاجتماعي والتاريخ يكيِّفان بدرجة كبيرة الاختيارات التي يقوم بها المتنفذون ويبدلان احتمالات تأثير خيارات بعينها. (من الإنصاف أن نوضح أن نورث يتفق مع هذا الرأي[100]، بينما يبدو بتنام أكثر تقريرية) هكذا يصبح السؤال الآن هو: ما السياسة الملائمة لحل مشكلة الدولة (س) إذا ما توافرت جملة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الدولة (ص)؟ إن التحدي هنا ليس هو بالضرورة تبديل البنية المؤسسية ولكنه تحقيق أهداف معينة في إطار الحقائق المؤسسية الذي تتم داخله صياغة السياسات، وهو أيضاً ليس من قبيل تمني أن تكون عقلية إيطاليي الجنوب أكثر مدنية بالضرورة، ولكنه محاولة لخلق بنى ديمقراطية قد تتوافر فيها فرصة معقولة لضمان قيام أو وجود حكومة فعالة وسريعة الاستجابة في ظل اتجاهات غير مدنية لمواطني المنطقة.

أما بالنسبة إلى الأسئلة المحددة التي تتعلق بالتكيف الاقتصادي، فالسياق المؤسسي يشكل - ولا يقرر - احتمالات نجاح السياسة لأنه يخلق تكاليف فرص متفاوتة للأنشطة

الاقتصادية المختلفة. والسؤال الجوهري هنا يتعلق ببنية الحوافز ومدى تشجيعها لأنشطة منتجة أو غير منتجة اجتماعياً. ويمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار من قائمة خيارات سياسية تمتد من سياسة عدم التدخل الحكومي التام إلى الاقتصاد الموجه. وهناك بعض الأسئلة الحرجة عند اختيار واحد من هذه الخيارات، وهي أسئلة تتعلق ببنية تكاليف الفرص الاجتماعية والمؤسسية وما إذا كانت تفضي إلى التكيف بواسطة السياسة المختارة في كليتها أو أن سياسة بديلة ربما تكون أوفر حظاً في النجاح. فالأمر لا يتلخص ببساطة في تقليد سياسات الأمم الأخرى (وهو الوصفة السياسية الملازمة لكل من حجج المركزية والسوق الحرة على حد سواء) بل في مضاهاة السياسات بسياق مؤسسي محدد لتحقيق أهداف معينة. يجب ألا ينحصر فهم عملية التنمية الاقتصادية والنمو في البحث عن "السياسة السحرية" التي تؤدي إلى الازدهار في كل الأماكن والأزمنة، فليس هناك من سند في التاريخ على وجود مثل هذه السياسة. وبالأحرى يجب أن يكون الهدف – من وجهتي النظر التحليلية والعملية – هو مضاهاة السياسات بالمنظومة المؤسسية لمكان وزمان محددين بصورة ملائمة.

ونحتاج هنا إلى ثلاثة شروط. من الواضح أن أولها هو حقيقة أن صانعي السياسات والسياسات نفسها هما جزء من السياق المؤسسي كأي جزء آخر، والتمييز بين السياسات والسياق هو تمييز تحليلي وعملي وليس تجريبياً أو نظرياً. وما يدعو إليه هذا المنهج هو "تجريد" متغير واحد من فئة السياق المؤسسي العريض (السياسات الاقتصادية) ثم تحديد الكيفية التي تتفاعل بها التقلبات ضمن هذا المتغير مع بقية النظام الاجتماعي والاقتصادي. في الواقع يتميز التفاعل بين السياسات والسياق بأنه دينامي، إذ يتغير كل منهما في نمطية الفعل - الاستجابة - رد الفعل. غير أن هذا يظهر مشكلة ثانية وهي أن السياق المؤسسي (العوامل التي تشكل مجتمعة السياق) هو متغير وليس ثابتاً. على الرغم من ذلك يمكن بصورة مماثلة القول إن كثيراً من هذه العوامل يتصف بالاستقرار النسبي إذا تمثلنا نموذج ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) لـ "التوازن المتقطع"؛ أي فترات طويلة من الاستقرار المؤسسي تقطعها أزمات تؤدي إلى تغيير مؤسسي مفاجئ[101].

وختاماً، لا تكتفي السياسات بمحاولة تحقيق غايات متفق عليها في سياق بنية محددة بل ربما تسعى إلى تغيير السياق نفسه بطريقة مباشرة كما يؤكد التشريع الأمريكي ضد الاحتكار الصادر في أوائل القرن العشرين، والذي رمى تحديداً إلى تغيير البنية الصناعية (تقليص التركيز) بتوجيه ضربة قاصمة للاتحادات الاحتكارية، وكان المقصد النهائي هو تبديل مجموعة الفرص للسياسات اللاحقة. وبلغة المؤسسات، هناك احتمالان لنجاح صانعي السياسة في صياغة سياسات تعمل على تحقيق غاياتها بالتكيف مع السياق المؤسسي، أو صياغة سياسات تعمل على تغيير السياق المؤسسي بطريقة تفتح الباب لسياسة اختيارات جديدة مستقبلاً. وعلى ذلك فالتكاليف التي يتطلبها هذان الاختياران قد لا تكون متساوية. ويصعب تغيير البنى المؤسسية في واقع يغلب عليه الاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات خصوصاً أن مثل هذا الاعتماد يفرز بعض المصالح لتأمين بقائه مما يرفع تكلفة محاولة تغييره. ومن جانب آخر، قد تكون البنى المؤسسية التي تكبح النمو متمترسة في المجتمع بحيث يجب تبديلها بطريقة جذرية لتحقيق الغايات المرجوة[102]. بالطبع تتوقف فوائد الاختيارات المختلفة وتكاليفها الدقيقة على السياق، ولكن هناك فائدة متأصلة في السياسات التي تتكيف مع السياق المؤسسي للأمة لا تلك التي تحاول تغيير هذا السياق وذلك بحساب التكلفة المنخفضة للفرص سياسياً واقتصادياً. إن الدلالة الأساسية للسياسة تتلخص في أن الأنظمة الاقتصادية لا تتحلى بالتبادلية، وأن السياسات التي تصيب نجاحاً في سياق ما ربما لا تصادف القدر ذاته من النجاح في سياق آخر. وعادة ما تكون السياسات أقرب إلى تحقيق النجاح عندما تخلق البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أنماط سلوك تعكس الافتراضات السلوكية للسياسة.

بعد هذا القول يصبح من المهم أن نحدد بدقة ما يجب تحليله، وهو ما يطرح سؤالاً أخيراً عن وحدة التحليل الملائمة. ويتفق معظم المؤسَّسيين على أن كلاً من قواعد اللعبة (رسمية وغير رسمية) والمنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجب أن تدمج في التحليل. فيما خلا ذلك تُعاني الأدبيات وثيقة الصلة بهذا الموضوع من تناقضات عديدة حول وحدة التحليل الملائمة (ماذا يعني المؤسَّسيون بـ "المؤسسة" على وجه الدقة؟) أو

مستوى التحليل (هل توجد المؤسسات المهمة على مستوى الاقتصاد الجزئي؟ أم على المستوى القطاعي؟ أم في مؤسسات الاقتصاد القومية؟). يعرف نورث المؤسسات بوصفها قواعد اللعبة على المستوى الكلي وبهذا يميز اللاعبين (المنظمات) عن القواعد (المؤسسات). أما بتنام (وكذلك معظم المؤسَّسيين الآخرين) فيطلق اسم المؤسسات على ما يشير إليه نورث بالمنظمات، مما يجذب بؤرة التحليل تجاه اللاعبين والمستويات الدنيا من التحليل. وفي الواقع تتوقف درجة ملاءمة مستوى التحليل للموضوع في جانب منها على السؤال قيد البحث، فتركيز نورث على المستوى الكلي قد يكون مفيداً في تفسير النتائج المختلفة عندما تتباين قواعد المستوى العالي ولكن ليس عندما تكون متشابهة. غير أن التركيز على مؤسسات المستوى الوسيط دون غيرها - كما ينادي بذلك بعض المؤسَّسيين[103] - له إشكالية مماثلة، ففي المحصلة النهائية تعتمد أطروحة بتنام على التفاعل بين البنى المؤسسية والسياق الثقافي العريض. وفي غياب المرشد إلى وحدة التحليل الملائمة ينشأ ميل رديء وسط الباحثين يتم بموجبه اختيار "المؤسسة الرئيسية" بطريقة متعسفة دون فحص التأثير المحتمل للمؤسسات الأخرى، ومن وجهة نظر السياسة العامة ربما تسفر عن هذا تحليلات متحيزة لأن تكاليف البدائل وفوائدها لا يتم استكشافها بطريقة شاملة[104]. ويجب - على الأقل بالنسبة إلى قضايا الأداء الاقتصادي القومي - أن يتم فحص المؤسسات على المستويات القومية والوسيطة والجزئية بدلاً من أن نفترض بطريقة مسبقة موضع المؤسسات وثيقة الصلة بموضوع البحث. وفيما يتصل ببتنام أيضاً يمكن فحص التفاعل الدينامي بين المؤسسات على مختلف المستويات وهذا سنعود إليه لاحقاً.

تبرز المشكلات أيضاً عند محاولة وضع فوارق حادة بين المؤسسات (القواعد) والمنظمات (اللاعبين) لأنه من العسير تصنيف عالم الواقع بإحكام، فهل الأسرة مؤسسة أم منظمة؟ في الواقع الأسرة هي مُثل اجتماعية عليا ووحدة طبيعية، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن هيئة تشريعية ديمقراطية أو عن الكنيسة الكاثوليكية. بعبارة موجزة، يتداخل اللاعبون والقواعد في عالم الواقع. كذلك ليست هناك بالضرورة فائدة تحليلية في مثل هذا التمييز. ويشدد ألكسندر ويندت (Alexander Wendt) على

أن بنى التفاعل تشتق إلى حد كبير من تعريف المتنفذين للقواعد مما يجعل التفريق الحاد بين الوسطاء والبنى غير صحيح من الناحية التحليلية[105]. إننا لا نستطيع فصل اللاعبين عن السياق لأنهم جزء منه، ولذا يجب أن نقر بأنه لا يمكن التمييز القاطع بين الأفكار التي تقود التفاعل وبين المنظمات التي تتبنى هذه الأفكار. ومن الضروري أن نصوغ بنية تحليلية تقبل الطبيعة الموحلة لعالم الواقع.

إن أبسط الوسائل لتحقيق هذه الغاية هي تبني وجهة نظر واسعة عن مكونات "المؤسسة". غير أن هذا يعني فقط استبدال التشويش الذي ينتج عن تعريفات متنافسة موضوعة بطريقة مغالطة وغير محددة، بهذه الطريقة يمكن تصنيف كل شاردة وواردة كمؤسسة. إذن يجب البحث عن مفهوم وسطي موات بين شمولية جارفة ومحاولة صياغة إطار مفرط الضيق. من هذا القبيل فإن من سوء الحظ أن تسمى مدرسة التحليل هذه على وجه الخصوص "المؤسسية" لأنها تدمج في أعلى تجلياتها العديد من عوامل السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تبني هيكل عملية صنع القرار لا المؤسسات الرسمية فقط، ما يبين الحاجة إلى مقاربة متكاملة تحلل السياق الاجتماعي العريض لصنع القرار الاقتصادي عوضاً عن تحليل مؤسسي محض.

إن أفضل الطرق المتقدمة هي البناء على الإطار الذي طورته كاثلين ثيلن (Kathleen Thelen) وسفن ستينمو (Sven Steinmo) بتشديده على التفاعل بين المصالح والأفكار والمؤسسات. وتعني "المصالح" المواقف والأهداف المشتركة للمتنفذين الاجتماعيين، وتمثلها بالطبع جماعات النفوذ، وجماعات النفوذ بوصفها منظمات رسمية هي في الواقع تجلي مؤسسي لمصلحة ما. هكذا يكون العمال والمؤسسة التجارية "مصلحة"، ويكون سائقو الشاحنات والاتحاد القومي لأصحاب الصناعات "مؤسسات". إن تضمين المصالح في التحليل له فائدة خاصة؛ إذ يسمح بتناول قضايا النفوذ السياسي النسبي للمجموعات الاجتماعية المختلفة بطريقة مباشرة عوضاً عن استنتاجها من البنية الاجتماعية.

تشمل "الأفكار"[106] - كما تتم صياغتها هنا - النماذج العقلية المختلفة التي تساعد على تكييف سلوك المتنفذين، وترد الأفكار في أشكال تزيد درجة ثباتها أو تقل وتشمل الثقافة والأيديولوجيا أو نماذج السياسة التي صاغها بيتر هول (Peter Hall) على نحو ضيق[107]. أما "الثقافة" فيمكن أن نقول إنها منظومة من المواقف والقيم والمعرفة تجاه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويصوغها المجتمع بواسطة خبرات فردية ومجتمعية تتصف بالثبات النسبي وليس المطلق. في حين أن "الأيديولوجيا" هي تفسير للمحيط والقواعد التي تحكم هيكلته. بهذا الفهم تختلف الثقافة عن الأيديولوجيا في كونها أكثر ثباتاً، فالثقافة يتم تناقلها بصورة أساسية بواسطة عملية التواصل الاجتماعي، والثقافة تعني ضمناً معتقدات شائعة يشترك فيها الأفراد في حدود جماعة معرفة بدقة. أما "نماذج السياسة" فهي أفكار فوقية عن الكيفية التي يتم بها فهم المشكلات والأهداف التي يمكن بلوغها بالسياسة إضافة إلى التقنيات التي يمكن أن تحقق هذه الأهداف.

وبعبارة مختصرة، تصوغ نماذج السياسة علاقات السبب والأثر بين السياسات والنتائج. لقد تعرض تضمين الأفكار في التحليل المؤسسي للنقد من قبل مارك بلايث (Mark Blyth) الذي يرى أن هذا النهج ما هو إلا وسيط عناية إلهية لتبرير التفاوت المتبقي[108]. لكن هذا لا يصدق إلا في الحالة التي يميل فيها ثقل التسبيب بطريقة افتراضية نحو البنى المؤسسية (الرسمية) عوضاً عن الأفكار، أو عندما ترتبط أهمية الأفكار بالمدى الذي تتمكن به (هذه الأفكار) من تبديل البنى المؤسسية. يمكن تجنب هذه المشكلات بإعطاء الأفكار والمؤسسات ثقلاً سببياً متساوياً باعتبار الأفكار مؤثرة في ذاتها ولذاتها.

يكفل لنا الدمج الواضح للمصلحة والأفكار في التحليل "المؤسسي" قصر تعريفنا "للمؤسسات" على الفكرة المعقولة والطيعة للمنظمات الرسمية والقواعد وممارسات وإجراءات حمل الآخرين على الإذعان[109]. وتؤدي المؤسسات دوراً مهماً في صياغة أهداف المتنفذين واستراتيجياتهم، وفي بناء علاقات التعاون والنزاع، وهكذا تعمل على هيكلة الاختيارات الممكنة أو العملية على الأقل.

من الواضح أن ما سلف ذكره لا يمثل فئات نظرية غير مترابطة، فهناك قدر كبير من التداخل بين هذه المفاهيم وكثير من عناصر البنية الاجتماعية لا يمكن تضمينه بطريقة متقنة في هذه الفئة أو تلك. فالنقابة العمالية في المحصلة النهائية هي قطعاً مؤسسة (رسمية) ولكنها أيضاً تمثل مصلحة (العمال) وتجسد فكرة (عقد الصفقات الجماعية). إن الواقع نادراً ما يرتب نفسه بصورة نظامية ليتكيف مع عالم الاجتماع. إذن كيف نصنف النقابة العمالية: أهي مصلحة أم فكرة أم مؤسسة؟ هي في واحد من المعاني هذه الأشياء كلها، فطالما كان التحليل يعلل مصالح العمال السياسية والاقتصادية وبنية تنظيمهم النقابي وغلبة فكرة عقد الصفقات الجماعية أو طبيعتها، وكيف يحدد هذا كله الأثر المحتمل لمختلف السياسات الاقتصادية ضمن سياق قومي معين يصبح تصنيف النقابات غير ذي أهمية. هناك شيء على قدر أكبر من الأهمية وهو الكيفية التي يرجع بها هذا التحليل الفهم إلى أجزائه المكونة؛ أي البنية التنظيمية الرسمية والأفكار المتصلة بالتضامن العمالي والصفقات الجماعية... إلخ، ما يعطي المحلل قدرة عظمى على تقييم المغزى السببي النسبي لكل عنصر.

إن ربط التحليل بالمصالح والأفكار والمؤسسات يسمح للباحث أن يلم بالمؤثرات البنيوية الكامنة لعملية صنع القرار لدى المتنفذين، ويزودنا بنوع طيع من التصنيف في آن معاً. هناك ثلاث نقاط حاسمة تجب الإشارة إليها، وهي: أولاً، لا يكفي تحديد هذه العوامل منفردة، بل يجب استكشاف الكيفية التي تتفاعل بها. وتستوجب الأسئلة العريضة التي تتصل بالتنمية الاقتصادية القومية المقارنة منهجاً كلياً يفحص الطريقة التي يبدل بها السياق القومي في كليته النتائج الاقتصادية، ويمكن مقابلة هذا بنظريات المدى الوسيط للمؤسَّسيين التاريخيين. من جانب آخر، ينبغي عدم تعريض هذا المنهج للإرباك والتشويش سواء بالحتمية البنيوية للتحليلات الماركسية أو بوظيفية أي من مؤسسية الاختيار العقلاني أو الاقتصاد المؤسسي المشكوك فيها. ويتوافق الإطار المقترح هنا مع دعوة المؤسَّسيين التاريخيين لتبني منهج استقرائي في مجال البحث السياسي المقارن، إذ يجب فحص أثر كل عناصر السياق المؤسسي على الكيفية التي تتم بها ترجمة السياسة الاقتصادية إلى نتائج اقتصادية. غير أن هذا الإطار لا يستخرج أية

وظيفة محددة لأي عنصر محدد في السياق المؤسسي ولا يربط البنية المؤسسية ضمناً بمصالح سياسية أو اقتصادية أو سلطة محددة. هذه كلها عوامل مهمة غير أن الأمر المطلوب هو فحصها لا استنتاجها. بذلك يصبح من الواضح أن المقصود بهذه العوامل هو إطار التحليل وليس النظرية. ومع ذلك يمكن أن نقول وبقدر مساو إن مثل هذا الاستنتاج يجب أن يستكشف الكيفية التي يتفاعل بها أي عامل سياقي معين مع العوامل الأخرى. على سبيل المثال، لا يمكننا أن نفهم حقيقة الكيفية التي تعمل بها اتحادات العمل الأمريكية بمعزل عن موقعها في الاقتصاد السياسي الأمريكي العريض أو أن نفهم - وهذا هو الأهم - رد فعل هذه الاتحادات على خطط التوظيف مدى الحياة على الطريقة اليابانية.

ثانياً، وكما أكدنا سلفاً يتم تناول الاعتماد على المسار بجدية، وتجب الإشارة هنا إلى أن المقصود هو الاعتماد على المسار عندما يتم استيعابه بطريقة صحيحة؛ أي بوصفه خيارات بنيوية تجعل بدائل معينة أكثر أو أقل عملية لا بوصفها نتائج محددة. وختاماً، ليتم الإلمام بالكيفية التي تتفاعل بها العناصر دينامياً لوضع سياق اقتصادي قومي، يجب أن يتضمن التحليل بيانات من مختلف مستويات التحليل؛ الكلي (القومي) والمتوسط (الإقليمي) والجزئي (المحلي)، وهذا يختلف بالطبع عن الحجة التي يسوقها ستينمو وثيلن للتركيز على المستوى المتوسط[110].

إجمالاً، إن النقطة الجوهرية في هذا البحث هي أن السياق المؤسسي القومي هو متغير حاسم للتدخل يجب أن تمر عبره السياسة الاقتصادية؛ فهو يبدل احتمالية أن تنتج السياسات الاقتصادية المختلفة تنمية ونمواً بتغييره لتكاليف الفرص بالنسبة إلى مسارات التكيف الاقتصادي البديلة. كذلك بما أن عناصر السياق المؤسسي القومي تتفاعل ديناميا، فالسياسات التي تتم صياغتها في سياق ما ربما ينجم عنها - عندما توضع في سياق آخر - في أوساط المتنفذين الاجتماعيين سلوكاً يكون سلبياً من الناحية الاقتصادية أو لا يعزز النمو على الأقل. ولا يمكن تحديد المسار الملائم للتكيف إلا بدراسة السياق المؤسسي. ويبين الجدول (1) قائمة بالعوامل وثيقة الصلة بقضايا التكيف الاقتصادي،

ولكن هذه القائمة لا تشمل كل شيء. واعتماداً على طبيعة قضية البحث يجب أن تتضمن القائمة على سبيل المثال المتغيرات على المستوى الدولي (على أية حال فنحن غالباً ما نود أن نفسر اختلافات الأداء الاقتصادي بين دول تواجه قيوداً وفرصاً دولية متشابهة نسبياً، وبذا يمكن أن نأخذ السياق الدولي كأمر مسلم به ويؤثر على كل الدول موضوع المقارنة).

**الجدول (1)**
**العناصر الرئيسية للسياق المؤسسي**

| | المؤسسات | المصالح | الأفكار |
|---|---|---|---|
| المستوى القومي | بنى تمثيلية وتنفيذية<br>بنى صناعة السياسة الاقتصادية<br>منظمات تجارية (أكثر انهماكاً)<br>منظمات عمالية (أكثر انهماكاً) | استقلال الدولة عن المجتمع المدني<br>رأس المال وتقسيم العمل<br>تقسيمات غير عادلة/ القدرة على التعبئة<br>التقسيمات الإثنية/ العرقية | النموذج السياسي السائد<br>وجهة نظر الدولة<br>التقسيم إلى قطاع عام/ قطاع خاص<br>دولة السوق في مواجهة دولة الأعمال التجارية |
| المستوى المتوسط | تنظيم الاتحادات<br>تنظيم الصناعة<br>البنية التنظيمية<br>القدرة البيروقراطية | المصالح القطاعية<br>مستوى التعاون بين الشركات<br>مصالح الاتحادات المحددة والقدرة على التعبئة | الرأي في التعاون بين الشركات<br>اتحادات التعاون/ النزاع<br>سياسات التمييز المقبولة للدولة |
| المستوى الجزئي | بنية المصنع/ الشركة<br>تنظيم الاتحادات المحلية<br>الحكومة المحلية والهيئات التنظيمية<br>النظام التعليمي والمهني | مصالح العمال على مستوى المتجر<br>مصالح أصحاب العمل على مستوى المتجر والمقدرة على الإكراه<br>مصالح الحكومة المحلية والقدرة على الفعل السلطوي | رأي العمال في الحقوق والامتيازات<br>مزاج (روح) الإدارة<br>حماس المقاولين<br>دور الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية. |

## المؤسسات بوصفها متغيرات تدخلية: مثال توضيحي

من الواضح أن هناك مرتكزين لنقد هذا المنهج؛ أولهما الثقل المفرط وحقيقة أنه يفرز نهايات مشابهة لتلك التي يفرزها التحليل المؤسسي القياسي، وثانيهما أن هذا النقد يمكن الرد عليه بتطبيق مختصر (وبالضرورة سطحي نسبياً) للإطار. إذا أعدنا فحص تحليل بيتر هول المؤسسي الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية البريطانية والفرنسية **«التحكم في الاقتصاد»**

*(Governing the Economy)* يمكننا أن نبين أن هذا المنهج ليس مفرط الثقل. بالإضافة إلى ذلك، فإعمال بعض التحليل البسيط الذي يتأسس على الحقائق المضادة سيظهر أن فحص السياق المؤسسي العريض يجعل استنتاجات هول الأصلية عن بريطانيا موضع تساؤل.

يسعى هول إلى تفسير أداء بريطانيا الهزيل نسبياً عند مقارنته بأداء فرنسا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالإشارة إلى العناصر الرئيسية في السياسة الاقتصادية لكل من الدولتين وكيف صاغت هذه العناصر قدرة كل منهما على إعادة بناء اقتصادها بنجاح. هناك خمسة عوامل مهمة بالنسبة إلى هول: (1) تنظيم العمل (2) وتنظيم رأس المال (3) وتنظيم الدولة (4) ووضع الدولة في الاقتصاد الدولي (5) وتنظيم النظام السياسي[111]. على كل تجاهل هول العاملين الأخيرين واستخدم العوامل الثلاثة الأخرى ليروي الجزء الأكبر من القصة.

لقد احتفظ رأس المال التمويلي بنفوذ كبير في فرنسا وكان قادراً على ممارسة تأثير واضح على قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية نتيجة لاعتماد هذه الشركات على الديون طويلة الأجل في التمويل. في الوقت ذاته مارست الدولة - خصوصاً وزارة المالية - رقابة ملحوظة على القطاع المصرفي بضبط الاعتمادات والتمويل، بشكل مكن وزارة المالية من الإشراف المباشر على السياسة الصناعية الفرنسية التي كانت تديرها بكفاءة وفاعلية هيئة مدنية نخبوية ذات مواهب وكفاءات عالية أغلبهم من خريجي كلية الإدارة القومية (ENA). كذلك كانت أدوات الدولة التنفيذية في أيد مقتدرة وتتمتع باستقلال نسبي مقارنة بحالة الشتات والوهن التي كانت تعيشها الحركة العمالية الفرنسية.

هكذا تيسر للدولة استخدام ضبط الأسعار دون تكلفة سياسية مرتفعة لتعزز من تصميم أصحاب العمل على مقاومة مطالب زيادة الأجور. كل هذا سمح للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالتركيز على حفز الاستثمار فوق أي اعتبار آخر، وتحقق هذا نتيجة لزيادة الطلب الناجمة عن ارتفاع معدلات الصرف والتوسع في منح اعتمادات مدعومة وقليلة الفائدة للاستثمارات الصناعية، بالإضافة إلى تخفيض العملة لتأمين القدرة على منافسة الأسعار الدولية. بهذا تمكنت "الدولة الاستراتيجية" الفرنسية من أن تسلك

وبفاعلية سياسة صناعية تنشيطية وأن تتوسع في الاستثمار الصناعي وأن تؤمّن قاعدة لمعدل نمو مرتفع ومستقر[112].

أما في بريطانيا فقد حد الافتقار إلى وزارة اقتصاد مركزية من إمكانية انتهاج سياسة صناعية متماسكة، فقد كانت السياسة المالية في يد وزارة الخزانة بينما احتفظ بنك إنجلترا بالمسؤولية الأساسية للسياسة النقدية. كذلك لم يكن تنظيم رأس المال مهيأ لإعادة تنظيم متناسقة. وكانت بريطانيا - ولم تزل - تشتهر بقطاعها المالي العريض ذي التوجه العالمي، ويستوجب ازدهاره المستدام الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني. إضافة إلى ذلك فقد ولدت الصناعة البريطانية صناديقها الاستثمارية داخلياً عن طريق الأرباح غير الموزعة أو سوق الأوراق المالية. هكذا اختلفت المصالح بالنسبة إلى رأس المال الصناعي والموارد المالية. ولقد أفرز تأثير المدينة أيضاً تواتر دوائر "توقف-انطلاق" تتميز بالتفريغ والملء فرضتها الحاجة للاحتفاظ بجنيه قوي[113]. عوقت هذه التقلبات الاستثمار الصناعي الذي كان من الممكن أن يحسن أداء بريطانيا الإنتاجي الهزيل ويجعل الصادرات البريطانية أقل منافسة من ناحية السعر.

بالإضافة إلى كل هذا، فقد كانت طبيعة التنظيم العمالي البريطاني تناقض أي خطة إعادة بناء متناسقة، فقد كانت تابعية العمال الرسمية لحزب العمال تؤكد التأثير السياسي لهذا الحزب في التنظيم العمالي. كذلك كان للحركة العمالية صوت قومي تمثل في مؤتمر النقابات التجارية. ومع ذلك فلم يكن مؤتمر النقابات التجارية إلا اتحاداً خاسراً للنقابات الأعضاء، وكان لقادة العمال القوميين سلطات قليلة لممارسة السيطرة الفعالة، بشكل سمح في أوقات كثيرة لعمال المحال التجارية (الذين يميلون إلى المنازعات غالباً) بوضع السياسات العمالية. إضافة إلى كل هذا فقد كانت النقابات تنظم على أساس الحرفة لا على أساس النقابات الصناعية العريضة، وكان هذا يعني أن أي مصنع ربما يجبر على تلبية مطالب عشرات النقابات التي كان معظمها حريصاً على الدفاع عن الامتيازات المترتبة على الوصف الوظيفي الدقيق. مثل هذا الوضع لا يبشر بإعادة بناء منتجة، وكانت المحصلة النهائية فشل الصناعات البريطانية في توفير استثمارات تحسن

الإنتاجية مما أدى إلى تعثرها في سوق التنافس الصناعي الدولي. وفشلت الحكومة أيضاً في صياغة سياسة صناعية متناسقة واعتمدت عوضاً عن ذلك على عقد الصفقات الثلاثية لكبت مطالب رفع الأجور وخفض الأسعار. وبالنظر إلى الروابط الضعيفة للحركة العمالية جاهدت هذه السياسة لسنوات قبل أن تنهار أخيراً عقب الانتشار الواسع للإضرابات خلال الفترة 1979 ـ 1980 فيما عرف بـ "شتاء السخط".

يقول هول في الخلاصة: «ببساطة افتقرت الدولة البريطانية إلى الوسيلة التي تفرض بها سياسة إعادة تنظيم قطاعي نشطة، وحتى إن كان في مقدورها صياغة مثل هذه السياسة... فقد بقيت سلطة تحديد مسار السياسة الاقتصادية في يد وزارة الخزانة التي لم تكن تملك إلا القليل من الخبرة الصناعية أو المسؤولية الواضحة نحو الصناعة البريطانية. وفي غياب جهاز قوي وملتزم بالتخطيط القطاعي في وايت هول (Whitehall) أثبتت الدولة البريطانية أنها لا تهتم بالمشكلات القطاعية إلا في أوقات الأزمات. وظلت المبادرة في هذا المجال في أيدي السياسيين الذين عادة ما يركزون على مسكنات قصيرة المدى لمشكلة البطالة لا على إعادة توزيع الاستثمار وتوجيهه نحو قطاعات النمو في الصناعة على المدى الطويل»[114].

إن الاستنتاج الذي نتوصل إليه من هاتين الحالتين شديد الوضوح؛ لقد ازدهرت فرنسا لأنها نعمت بنخبة بيروقراطية قادرة مستقلة مسلحة بأدوات تدخل قطاعي استثنائية توجه بها الاستثمار الصناعي، وأصيبت بريطانيا بالركود لأن الدولة كانت عاجزة في مجال السياسة الصناعية.

وعليه، فما الدرس المستفاد في مجال السياسات هنا؟ ماذا كان في وسع بريطانيا أن تفعل لتتفادى الركود؟ مع أن هول يتحاشى الاستنتاجات القاطعة، فإن قوة الدفع في مقاله توضح ضمناً أن قدرة الدولة على التدخل القطاعي هي المتغير الحاسم. في هذه الحالة يكون السؤال المنطقي من وجهة نظر تضاد الحقائق هو: ماذا كان سيحدث إذا امتلكت بريطانيا أدوات سياسة صناعية أكثر تماسكاً وشحذاً؟ هل كان هذا سيؤمن إعادة التنظيم الصناعي وتحسُّن الأداء الاقتصادي؟ يقول تحليل هول ضمناً نعم. لكن نظرة فاحصة إلى السياق المؤسسي الكامل تضع مثل هذا الاستنتاج موضع التساؤل.

يبين الجدول (2) الخطوط العريضة للعناصر الرئيسية للاقتصاد السياسي البريطاني في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (قبل التاتشرية). دعنا نفترض للحظة واحدة أن بريطانيا امتلكت تلك القوى التي يطري عليها هول في الدولة الفرنسية؛ تتولى وزارة الخزانة مسؤولية السياسة المالية والنقدية والصناعية وإنشاء مؤسسات كبيرة للاعتمادات المالية بشكل يجعل كل ذلك تحت سيطرة الدولة. لكن هل سيكون مثل هذا التغيير كافياً؟ إن نظرة سريعة إلى بقية الجدول (2) تجعل الإجابة عن هذا السؤال بالنفي. فمعظم القيود البنيوية على إعادة التنظيم الصناعي التي ذكرها هول ستبقى في مكانها؛ أي قطاع مالي مهم يتطلب جنيهاً قوياً وعلاقات عمل متضاربة ومعارضة أيديولوجية للتدخل القطاعي التمييزي وخدمة مدنية غير متخصصة ومديرين قليلي التدريب... إلخ.

على سبيل المثال، لننظر إلى تنظيم العمال في بريطانيا في الوقت الراهن، فالأسس الحرفية والعداء للإدارة وضعف القدرة التنفيذية من المستوى القومي إلى المستوى المحلي والتأثير السياسي المباشر لحزب العمال، كل هذا يوحي بأن العمال سيكون لهم مصلحة وتأثير سياسي في أي إعادة تنظيم مهمة للإنتاج ترعاها الدولة. ومن منطلق الإجماع على الحفاظ على معدلات التوظيف التام، فإن الاحتمال الغالب هو أن الاستثمار المدعوم سيوجه فقط إلى الصناعات الضعيفة في مناطق الكساد. مع ذلك فهذه الاستنتاجات تكاد تكون أصلية، فما سبق هو في الواقع تصوير منصف نسبياً لما حدث فيما يتعلق بالدخل والسياسة الصناعية في بريطانيا في السبعينيات عندما كان مستوى تدخل الدولة أقل كثيراً.

إن حجة هول المؤسسية تقوم بعمل جيد بإلقائها الضوء على القيود البنيوية التي واجهها صانعو السياسة البريطانيون. غير أن القاعدة السياسية المرتبطة بهذه الحجة تشابه بصورة صارخة الدراسات ذات التوجه السياسي البحت التي تنادي بتقليد سياسات قصة النجاح المختارة. إذا سلمنا بهذا فمن المؤكد أن هول سيتبين أن هناك عناصر أخرى في الاقتصاد السياسي قد تؤثر في قدرة الدولة على التنفيذ الفعال لإعادة التنظيم القطاعي، وأن التبدلات في السياق المؤسسي (على سبيل المثال إعطاء إعادة التنظيم

أفضلية على الاستخدام الكلي) قد تكون ضرورية لسياسة صناعية فعالة وكفؤة. وعندما نفحص السياق المؤسسي برمته يتضح لنا أن مثل هذه السياسة قد تقتضي ليس فقط إعادة تنظيم محدودة للسياق المؤسسي بل إعادة تنظيم ثورية لكي تصبح ذات أثر. إن الثورات تحدث بالتأكيد، فالإصلاحات التي تم تنفيذها في عهد تاتشر - خاصة التغييرات في لائحة اتحاد العمال - كثيراً ما توصف بالثورية، ولكن الثورات باهظة التكلفة. إن ما يلقي التحليل أعلاه الضوء عليه هو أن تكاليف الفرص الاقتصادية والسياسية التي كان من الممكن أن تحققها الدولة البريطانية في محاولتها تنفيذ سياسة صناعية قومية متماسكة في حدود الإصلاح الذي سيترتب عليها قد عوقت هذه المحاولة. بعبارة أكثر وضوحاً وبساطة، لم يكن الاقتصاد السياسي البريطاني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مهيأ للتدخل الحكومي على الطريقة الفرنسية. لكن هذا لا يعني العكس بالضرورة؛ أي أن المدى الذي تدخلت به الدولة البريطانية فعلاً في الاقتصاد من خلال الصناعات المؤممة وبنى السياسة الصناعية المتواضعة نسبياً هو المتهم في قضية الكساد البريطاني، ولكنه يعني ضمناً أن المضي قدماً في ذلك الطريق لم يكن ليحمل أي فرصة لحل المشكل الصناعي.

من المسلم به أن طرح حالة سلبية ما أسهل من صياغة حل إيجابي لها ولكن لا يمكن تناول هذا الأمر بالجدية الكافية في هذا الحيز. وعلى الرغم من هذا، فإن المرشد الذي يتميز بالتشديد على السياق المؤسسي العريض يشير إلى تلك السياسات التي تحاول أن تحقق إعادة بناء اقتصادي إيجابي في حدود السياق المؤسسي المعين ما أمكن ذلك وتسعى إلى تبديل السياق فقط عندما يكون هذا ضرورياً وعملياً.

الجدول (2)

السياق المؤسسي لبريطانيا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية

| | المؤسسات | المصالح | الأفكار |
|---|---|---|---|
| المستوى القومي | تنفيذية قوية<br>ركزت الخزانة على حماية الجنيه<br>ضعف المحافظين المؤيدين للصناعة<br>حزب العمال يرتبط بالنقابات رسمياً<br>الاتحاد الكونفيدرالي للصناعات البريطانية بلا مدينة؛ مؤتمر النقابات التجارية بسلطة ضعيفة | تمويل عالمي التوجه (المدينة)، صناعة محلية التوجه (لا تنافس دولياً)<br>نظام حزبين يتبادلان الحكم بانتظام<br>انقسامات طبقية<br>انقسامات إقليمية | على نسق ماكينزي بقوى عاملة كلية وتشديد على الرفاهية الاجتماعية<br>إعادة تنظيم صناعي محدودة؛ الأعمال التجارية في مواجهة التدخل الحكومي<br>النظر إلى العمال ورأس المال كنقيضين |
| المستوى المتوسط | بيروقراطية غير متخصصة<br>تأميم الصناعة<br>لا حكومات محلية<br>نقابات مهنية | التمويل المالي يتطلب جنيهاً قوياً<br>تأثير سياسي للصناعات المؤممة<br>ملكية مضادة محدودة<br>نقابات تدافع عن تفاوت الأجور | توجه عام في صالح السوق<br>علاقات عمل نزاعية<br>تعويق اتحادات المنتجين |
| المستوى الجزئي | حكومة محلية ضعيفة<br>شركات ذات بنية ضعيفة مع قلة من المديرين المدربين مهنياً<br>سيطرة عمال المتاجر<br>نظام تعليمي ضعيف بما في ذلك التدريب المهني | التمويل المتساوي/ هوامش عالية للربح (آجال قريبة)<br>ضعف الإدارة<br>تحمي النقابات فئات وظيفية دقيقة التعريف | حقوق وامتيازات العمال يتم تعريفها وفق الحرفة لا الشركة أو الصناعة<br>ضعف روح الإبداع<br>السلطات المحلية تضطلع بالإمداد الاجتماعي فقط (الذي تموله الحكومة المركزية) |

## العولمة والمؤسسات القومية:

## الاقتصاد الليبرالي الجديد واقتصاد السوق المنظم

تعتبر طبيعة عمليات العولمة وتأثيرها في النمو الاقتصادي القومي أحد أبرز القضايا في مجال الاقتصاد السياسي المعاصر. وتشير العولمة في ردائها الاقتصادي بصورة رئيسية إلى وضع «تزيد فيه أهمية الصفقات ما بين الدول زيادة تتناسب مع قاطني هذه الدول ولا تعود فيه الحدود تمثل عائقاً واضحاً لحركة السلع والخدمات»[115]. ويتمثل الجزء الثاني والأهم في هذا التعريف في حركة رأس المال. ومع أن هذه العملية تدفعها

جزئياً – وتسيطر عليها احتمالاً – سياسات الدولة (مثل إنهاء القيود على ضوابط رأس المال)، يرى ديفيد أندروز (David Andrews) أن التغييرات في التقنية – في شكل تقنية المعلومات المتقدمة – وممارسات الشركات المالية الكبرى (مثل نشوء أسواق "لليورو دولار" خارج نطاق السلطات القومية المعتاد) ساعدا أيضاً على دفع هذه العملية. بهذا تكون العولمة سمة بنيوية للاقتصاد السياسي العالمي وفوق السيطرة المفردة لأي دولة[116].
تلصق بالعولمة تهمة أنها سوف تبدل صنع سياسة الاقتصاد القومي بطريقتين مهمتين؛ حيث يقال أولاً إن العولمة ستؤدي إلى تداخل في شكل منظمات وسيطة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص[117]. ومع ذلك فقد قام العديد من المؤلفين بتوثيق الاختلافات التي ستبقى في التنظيم القومي للشركات الخاصة متعددة الجنسيات[118] والبنى الحكومية[119]، وهذا ليس مدهشاً بالفعل إذا أخذنا المقولات الرئيسية لهذه الدراسة في الحسبان. أما التأثير الثاني للعولمة فهو تقليص استقلالية الدولة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية القومية. لقد ركز هذا التحليل بصورة جوهرية على سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية، ولكن المنطق ذاته يمكن استخدامه في دراسة سياسات الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك التي تحكم سوق العمل[120]. يوضح هذه النقطة الفشل الحالي لروسيا في إنجاز إصلاحات تقوم على اقتصاد السوق وتتحلى بالمصداقية وهروب رأس المال منها بما يشكل ضغطاً مفرطاً على قيمة الروبل. الأمر هنا لا يتعلق كثيراً بسيادة الدولة لأن روسيا تستطيع ترتيب نظامها الاقتصادي بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك العودة إلى الاقتصاد الموجه. ورغم كل ذلك، مازالت كوبا وكوريا الشمالية منعزلتين عن الاقتصاد العالمي رغم كل قوى السوق العالمية التي تصعب مقاومتها ظاهرياً. إن النقطة الجوهرية هنا هي أن عمليات العولمة قد زادت التكاليف الاقتصادية بقدر ضخم (فيما يتعلق بالثروة القومية الصافية) لدول تتبع سياسات يفهمها المستثمرون المؤقتون بطريقة سلبية قد تقود إلى تدني إنتاجية رأس المال المستثمر داخلياً.

إذا عدنا بالنقاش إلى البنى الاقتصادية القومية وسلمنا بأن كل الاقتصادات الصناعية المتقدمة تواجه القوى العالمية نفسها، فسوف يواجهنا سؤال يتصل بسبب ازدهار اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أواخر التسعينيات بينما تعاني فرنسا

وألمانيا واليابان معدلات بطالة كبيرة جداً أو ركوداً في النمو. وعلى نحو أبسط، تتعلق الحجة هنا بالبنى المؤسسية للاقتصاد والسياسة في هذه الدول وضعف أدوات الإنتاج الفعال ضمن بنية اقتصادية متسارعة العولمة. إن أنظمة الاقتصاد السياسي لهذه الدول مهيأة مع وجود تفاوت مؤسسي لتحقيق تناسق النشاط الاقتصادي بتوجيه من الدولة حتى إن كان هذا في إطار بنية تنافسية عريضة؛ لهذا يشار عموماً إلى هذه الأنظمة بـ " أنظمة اقتصاد السوق المنظمة ".

بالمقابل مرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بفترات مهمة من الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الجديد في عهد ريجان وتاتشر في الثمانينيات. لقد كانت إصلاحات راسخة في الاقتصاد السياسي بحق لأن الحكومات اللاحقة قبلت بهذه السياسات رغم ميولها اليسارية. وأدى الأثر التراكمي لعملية تحرير التشريعات وإصلاح سوق العمل والانسحاب العام للدولة من النشاط الاقتصادي إلى أن تكون الدوافع الرئيسية للشركات في هذين النظامين الاقتصاديين هي المنافسة والقدرة على التكيف.

لكن كيف يساعدنا هذا على تفسير الانقلاب النسبي في الحظوظ لكل من اقتصاد الليبرالية الجديدة والسوق المنظمة؟ يؤكد كثير من المؤلفين أن هذا يجب ألا يحدث في نهاية الأمر، وأن الدول التي توازن بين التعاون والمنافسة بفاعلية تكون دوماً أكثر تهيؤاً للسلوك التكيفي الذي يحقق النمو المستقر[121]. نجد عند روجرز هولنغويرث (J. Rogers Hollingsworth) وروبرت بوير (Robert Boyer) توضيحاً أكثر صقلاً لهذا المنظور؛ إذ إنهما يؤكدان أن هناك صوراً مؤسسية عديدة للتحكم الاقتصادي كامنة في بنية الاقتصاد الرأسمالي المتقدم (وهذا رفض واضح لفرضية الالتقاء) لكل منها أوجه فشل خاصة ولا توجد منها واحدة أصيلة التفوق فيما يتعلق بالأداء[122].

غير أن هذا أدعى لطرح السؤال التالي: لماذا يتفاوت الأداء الاقتصادي للبنى المؤسسية المختلفة للاقتصاد القومي مع مرور الزمن؟ وكما في حالة الحجج التي سيقت آنفاً لتأكيد أهمية التوافق الملائم بين المؤسسات الاقتصادية والسياسات فإن الإجابة عن هذا السؤال هي: نتيجة للتوافق الملائم بين البنى السياسية الاقتصادية القومية وقوى الاقتصاد العالمي.

إذا سلمنا بأن استقلالية الدولة قد تقلصت فهذه حقيقة تعني أن الدولة لم تعد قادرة على أن تقحم نفسها بين رياح قوى السوق العالمية وسلطة المتنفذين الاقتصاديين، ومع تزايد العولمة تتحول مسؤولية التكيف الاقتصادي إلى الشركات المنفردة بعيداً عن الدولة[123]. إن مشكلة اقتصاد السوق المنظمة هي أن مؤسسات المستوى الأدنى (المستوى المتوسط والجزئي في إطار هذه الدراسة) لا يتم تحريكها تجاه التكيف المستقل. وكانت القوة الدافعة لبرنامج الإصلاح الليبرالي الجديد هي تعريض الشركات والعمال للمنافسة ضمن معطيات سوق منفلتة ثم تركهم يسبحون أو يغرقون. هكذا نجد أن الشركات والعمال البريطانيين والأمريكيين أكثر تناغماً مع الفكرة التي تجعل مسؤولية التكيف الاقتصادي من نصيبهم وليس من نصيب الدولة، وأكثر قبولاً لتلك الفكرة. والنتيجة النهائية هنا هي وجود أسواق مرنة للعمل ورأس المال، وربما أكثر أهمية وجود عقلية منفتحة وسط المتنفذين الاقتصاديين ترى وجوب التكيف مع السوق العالمية.

إن مقدرة الدولة على تنسيق التكيف قد ضعفت كثيراً من جراء التغير التقني وحركة رأس المال، ولكن هذا لم يقلص النمو الاقتصادي لأن المتنفذين في المستويات الدنيا أكثر قدرة على تكييف نشاطهم دون حاجة إلى مؤسسات للتنسيق. أما الوضع في اقتصاد السوق المنظمة فهو على النقيض من ذلك. في أغلب حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدولة قادرة على أن تحصِّن بفاعلية المتنفذين الاقتصاديين المحليين ضد قسوة القوى الاقتصادية الدولية وذلك عن طريق سياسات صناعية متنوعة وحماية التجارة وبنى واسعة للرفاهية الاجتماعية. وقد منح هذا كله مثل هذه الدول الفرصة لتنسيق الاستثمار وتوجيهه إلى الصناعات عالية النمو. مع ذلك فإن التغييرات الاقتصادية والتقنية جعلت محاولات الدولة لتحصين المتنفذين الاقتصاديين ضد تقلبات السوق العالمية عالية التكلفة؛ نتيجة لتقلص النمو، بشكل يلقي بمسؤولية التكيف الاقتصادي على كاهل المتنفذين في المستوى الأدنى. ومن سوء الحظ ألا تكون البنى المؤسسية في المستوى الأدنى لهذه الدول مستعدة لتقبل التكيف غير المنظم، فأسواق العمل في ظل بنى الرفاهية الاجتماعية الممتدة أو مبادئ التوظيف مدى الحياة الراسخة عادة ما تكون متصلبة. إن الدور الدفاعي - الذي غالباً ما يكون قانونياً - للعمال في

عملية صنع القرار لا يبشر بإعادة بناء جذرية، بل ربما يقود إلى أرباح متناقصة إذا لم يقد إلى انخفاض في الأجور. كذلك فإن إعادة البناء الصناعي تعوقها بصورة مماثلة نسبياً بنى هرمية وبينية الترابط (مثل كيريتسو "Keiretsu" في اليابان ومساهمة مصارف التمويل الكبيرة في شركات متعددة في ألمانيا) قد توقف حرية الحركة النسبية لتجارب المحاولة والخطأ اللازمة لنجاح الصناعات المتطورة (كصناعة برمجيات الحاسوب).

ربما أحسن هذا النظام العمل في فترة سادت فيها شركات إنتاج الجملة بصورة جوهرية ولكن سرعة التغيير الاقتصادي وتعقده في عصر اقتصاد الدفع التقني ما بعد الفوردية (Post-Fordist) يجعل من العسير على أي منظمة منفردة أن تنسق التكيف على مدى واسع من الصناعات بفاعلية. علاوة على ذلك، فإن النظام الاقتصادي مشلول وعاجز إلى حد ما لأن الحديث عن إصلاح اقتصادي رئيسي هو بمنزلة انتحار سياسي، فليس هناك أي نقاش جاد للإصلاح الاقتصادي سواء في اليابان أو ألمانيا (في عام 1998 تركز الصراع السياسي بين جيرهارد شرودر وهلموت كول بصورة كبرى على القدرات القيادية لا الخطط الاقتصادية المفصلة)[124]. وبدلاً من محاولة تليين سوق العمل المتشددة بشكل غير عادي كان رد الفعل الفرنسي على استمرار نسب البطالة العالية هو تخفيض ساعات العمل الأسبوعية من 38 ساعة إلى 35 ساعة، دون تخفيض للأجور طبعاً. وتعتبر قدرة هذا النهج على خفض البطالة بطريقة حادة والحفاظ على الناتج القومي موضع شك على أقل تقدير. كما أن العائق الأكبر للتغيير المؤسسي الفعال في هذه الدول ليس هو الشكل الذي تتخذه المؤسسات الاقتصادية في حد ذاته، ولكنه شيوع عقلية ترفض المبدأ القائل إن الأسواق الحرة أو غير المنسقة تكون فعالة النتائج. وباختصار، إن الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي مرفوضة. إذن الخلاصة هي أن البنى السياسية والاقتصادية المؤسسية لاقتصاد السوق المنظمة لا تتكيف بطريقة فعالة مع متطلبات اقتصاد عالمي يتوجه نحو التقنية العالية ويتصف فيه رأس المال بحرية حركة كبيرة[125].

قد يكون من قبيل المبالغة القول إن ما سبق ذكره يدعم القبول العريض بالمنهج التقليدي الليبرالي، فالنقطة الأساسية في هذه الدراسة هي أن السياسة يجب أن تتكيف

مع الظروف القومية حتى تواجه التغيير العالمي بفاعلية. مع ذلك يبدو لأول وهلة أن البنى المؤسسية لأنظمة اقتصاد السوق المنظمة ستكون عقبة في طريق النمو على المدى البعيد إذا لم يتم إصلاحها. لكن هذه النقطة لا تتضح إلا بتبني مقاربة مؤسسية صريحة تفحص عمل هذه الأنظمة الاقتصادية في سياقها القومي والدولي الكامل.

## الخلاصة

اتصل نقاشنا بأدبيات الاقتصاد السياسي الذي توجهه السياسة، وأوضحنا أنه لا يوفر إلا القليل فيما يتعلق بالدليل النظري والعملي - إلا إذا استخدمناه في حالات طارئة وخاصة - لفهم قضايا النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة متساوقة عبر الزمان والمكان. وقد قطع المؤلفون المؤسَّسيون خطوات واسعة في محاولتهم فهم الكيفية التي تشكل بها الشروط البنيوية الموجودة سلفاً الاختيارات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية. غير أن القصور العملي والنظري الذي يلازم هذا المنهج، كما تتم صياغته حالياً، يحد من نفعه التحليلي. كما أن كثيراً من هذه الأدبيات تتصف بالحتمية المفرطة التي تتجلى في الفرضية الآتية: إذا كان السياق المؤسسي غير قابل للتكيف بفاعلية فمصيره الإصلاح الجذري أو الركود. وهذا في الواقع دليل ضعف للهيكل السياسي.

وكذلك قدمنا مراجعة للإطار المؤسسي تفحص السياق المؤسسي العريض، ويقصد بالسياق المؤسسي هنا المصلحة والأفكار والمؤسسات كما تتجلى في مستويات التحليل القومي والمتوسط والجزئي. وبتبديله تكاليف الفرص لمسارات التكيف الاقتصادي يبدل السياق المؤسسي احتمال أن تؤدي السياسات الاقتصادية المختلفة إلى النمو والتنمية. هذا المنحى من التحليل يعني ضمناً أن حل مشكلات النمو والتنمية ليس بتبني السوق الحرة أو السياسات المركزية بذاتها ولكنه تنفيذ سياسات اقتصادية تكون أقرب إلى زيادة قوى الإنتاج الكامنة للأمة في سياق مؤسسي محدد. والنقطة الجوهرية هنا هي أن الأنظمة الاقتصادية لا تتصف بالتبادلية وأن السياسات التي تنجح في هذا السياق ربما تفشل في السياق الآخر. وتكون السياسات أقرب إلى تحقيق النجاح عندما تخلق البنى المؤسسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أنماط سلوك تعكس

الافتراضات السلوكية للسياسة. وبالطبع يستطيع صانعو السياسة تبديل السياق وفتح مسارات لسياسات جديدة. غير أن تكاليف الفرص الاقتصادية والاجتماعية لصياغة سياسات تتكيف مع السياق المؤسسي للأمة تكون أقل من محاولة إعادة البناء الاجتماعي الجذرية.

وختاماً يبين هذا المنظور بصورة مساوية أن البنى المؤسسية تقل أو تزداد قدرتها على التكيف مع التغييرات التي تجلبها العولمة المتسارعة، وهذا يساعد على تفسير التفاوت الراهن في الأداء بين دول اقتصاد السوق المنظمة ودول الاقتصاد الليبرالي الجديد.

# الهوامش

1. للاطلاع على بعض أفضل أمثلة هذا النهج من التحليل انظر :

Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1982); John Zysman, *Governments, Markets and Growth* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983); Peter Hall, *Governing the Economy* (New York: Oxford University Press, 1986); Robert Wade, *Governing the Market* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989).

2. كما يقول آرنولف بارينج (Arnulf Baring) من جامعة برلين الحرة «نحتاج لمواجهة حقيقة أن دولة الرفاهية الشهيرة قد خربت أخلاقيات العمل وأن تمويلها بصورة ملائمة لم يعد ممكناً» . انظر : *Washington Post*, September 16, 1998, A36 .

3. انظر : *The Economist*, June 20, 1998, 21-23 .

4. للجمع بين الحجج والبراهين البحثية مع الاهتمامات العملية لمنظمات التنمية الدولية وهيئاتها انظر:

David Williams, "Economic Development and the Limits of Institutionalism," *SAIS Review*, 18:1 (Winter/Spring 1998), 1-17.

حيث يلاحظ ويليامز أن هيئات مثل البنك الدولي تدرك أن التغيرات المؤسسية الكبرى ضرورية لترسيخ النمو في الدول المانحة ، ولكن هذه الهيئات لها قدرة محدودة على إحداث مثل هذه التغييرات وتفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالبنى المؤسسية التي تعمل بشكل أفضل من غيرها .

5. انظر :

Ellen Immergut, "The Theoretical Core of New Institutionalism," *Politics and Society*, 26:1 (March 1998), 5-34.

وأفضل مثال على هذه المدرسة الفكرية من منظور اقتصادي هو :

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990).

وقد تم استكشاف أهمية البيئة الثقافية في كتاب :

Robert Putnam's, *Making Democracy Work* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

وألقى أوليفر وليم الضوء على أهمية المؤسسات التجارية في نجاح الشركة ؛ انظر بشكل خاص :

Oliver Williamson, *The Economic Institutions of Capitalism* (New York: Free Press, 1985).

في حين يفسر كتاب وليم لازونيك كيف يمكن أن يكون العمل التنظيمي على مستوى القاعدة بديلاً للهيكلية الإنتاجية، انظر:

William Lazonick, *Competitive Advantage on the Shopfloor* (Cambridge MA: Harvard University Press, 1990).

6. انظر:

Richard Cornes and Todd Sandler, *The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1986), 29-30.

7. انظر:

Milton Friedman, "The Methodology of Positive Economics," in Friedman, *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1953), 3-43. Hodgson, Chapter 2 for a critical review of neoclassical methodolgy.

8. انظر: Robert Wade, op. cit., 12-13.

9. تتميز السلع العامة بأنها لا تقبل التجزئة أو الاقتصارية؛ أي قصرها على فئة دون غيرها. ويحدد الكلاسيكيون الجدد أربعة أنواع لفشل السوق (1) توفير سلع عامة لا تتميز بالاستهلاك التنافسي أو تجزئة المنفعة (كالهواء النقي والدفاع القومي على سبيل المثال)، (2) غياب السوق نتيجة للملكية الخارجية ("سوق الرحيق" في حالة النحالين من بستان تفاح مجاور مثلاً)، (3) الأسواق التي تفتقر إلى المنافسة نسبة إلى وفورات الحجم و/ أو العرض الشامل، (4) الخبرات الفنية الخارجية المترتبة على وحدة المعرفة، انظر: Bator, 48-57.

10. انظر: Richard Cornes and Todd Sandler, op. cit., 7.

من الأفضل أن ندرج كثيراً من السلع العامة في "سلع النادي" كالبنى التحتية الطبيعية (التي يميزها الاستهلاك غير التنافسي والاقتصارية) ويمكن توفيرها بواسطة السوق (مثل الشوارع التي تحصل الرسوم على استخدامها).

11. انظر:

Haa-Joon Chang, *The Political Economy of Industrial Policy* (New York: St. Martins, 1994), 11.

12. انظر: Ibid., 18-30.

13. انظر:

Peter C. Ordeshook, 'The Emerging Discipline of Political Economy', in James E. Alt and Kenneth A. Shepsle (eds.), *Perspectives on Positive Political Economy* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990), 16-17.

14 . انظر :

James Buchanan, "Rent Seeking and Profit Seeking," in Buchanan, Robert Tollison and Gordon Bullock (eds.), *Toward a Theory of the Rent-Seeking Society* (College Station, TX: Texas A&M Press, 1980), 3-15.

15 . انظر :

Jagdish Bhagwati, "Directly Unproductive, Profit-Seeking (DUP) Activities," *Journal of Political Economy* 90:5 (1982), 989.

16 . يلاحظ وليم بومول مثلاً أن تراكم الثروة في روما القديمة كان مقبولاً وسط أفراد الطبقة العليا طالما تم عن طريق احتكار الأرض والربا أو العطايا النقدية السياسية لا التجارة أو الصناعة، فقد كانت التجارة والصناعة أنشطة يتولاها الأرقاء المحررون الذين وصمهم المجتمع بالعار سلفاً. لهذا السبب لم تنتشر الإبداعات التقنية التي ازدهرت في روما إلى باقي أنحاء الإمبراطورية. انظر :
William Baumol, "Entrepreneurship: Productive, Unproductive and Destructive," *Journal of Political Economy* 98:5 (1900), 893-921.

17 . ميز ماركس بين البنية التحتية (العلاقات الاقتصادية) والبنية الفوقية (العلاقات السياسية والقانونية والثقافية). وملاحظة أن البنى الاجتماعية تؤثر في السلوك الاقتصادي هي في الواقع ملاحظة جديرة بالإطراء، إلا أن الماركسية تطرح فهماً حتمياً موغلاً في منحاه الاجتماعي يغلب فيه الصراع الطبقي على ما عداه من المتغيرات في المجتمع. ويضع المنهج الماركسي السياسة في مرتبة ثانوية بالنسبة إلى الاقتصاد بدلاً من شرح الكيفية التي يتفاعل بها هذان المجالان. وتقدم "مدرسة النظام" الفرنسية تطبيقاً أكثر حداثة للنظرية الماركسية على قضايا الاقتصاد السياسي. انظر :
Robert Boyer, *The Regulation School: A Critical Introduction* (New York: Columbia University Press,1990), 45.

18 . انظر :

Michael Piore and Charles Sabel, *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books, 1984).

19 . انظر :

Mark Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," *American Journal of Sociology* 19:3 (November 1985), 487.

20 . إلى جانب أعمال جونسون وويد (المذكورين في هامش 1) انظر :

Jung-en Woo, *Race to the Swift* (New York: Columbia University Press, 1991); Alice Amsden, *Asia's Next Giant* (New York: Oxford University Press, 1991).

ولمزيد من الإجمال الرائع لدور الدولة في تطور الأقطار حديثة التصنيع في شرق آسيا، انظر:.

Frederic C. Deyo, "Coalitions, Institutions and Linkage-Sequencing-Toward a Strategic Capacity Model of East Asian Development," in Deyo (ed.) *The Political Economy of New Asian Industrialism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 227-247.

21. انظر:

Roland Coase, "The Problem of Social Costs," *Journal of Law and Economics* 3 (Oct. 1960), 1- 44.

22. انظر:

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, op. cit., 27.

23. انظر:

Oliver Williamson, *Markets and Hierarchies* (New York: Free Press 1975); *The Economic of Institutions of Capitalism* (New York: Free Press, 1985).

24. انظر:

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, op. cit., 27.

25. انظر:

Roland Coase, "The New Institutional Economics," *The American Economic Review* 88:2 (May 1998), 72-74.

26. انظر: Ibid., 29.

27. يؤكد كوهن وزايسمان أن وظائف الخدمات عالية الأجر لها صلة وثيقة بالقاعدة الصناعية؛ ولهذا يؤدي فقدان الوظائف في قطاع الصناعة إلى تدمير وظائف الخدمات. غير أن هناك مشكلات عديدة في افتراض وجود علاقة بين كل من الصناعة والخدمات؛ أولاً من الأفضل النظر إلى الخدمات على أنها وظائف مستقلة. ثانياً تكسو الخط الفاصل بين الصناعات والخدمات عتمة متزايدة فكثير من "المنتجات" أضحت غير ملموسة (مثل برمجيات الحاسوب). وأخيراً صار التقارب المادي بين الصناعة والخدمات رهناً بالتغيير التقني. وهكذا لم يعد ازدهار صناعة الخدمات في دولة يعتمد بالضرورة على أعمال أصحاب الصناعات في هذه الدولة. مع أن التبادل التجاري للخدمات عبر الحدود يتصف ببعض الصعوبة فهذه الحقيقة يجب ألا تحجب الواقع؛ إذ

إن الكثير من الخدمات يتم تسويقها فعلاً . Stephen Cohen and John Zysman, *Manufacturing Matters* (New York: Basic Books, 1987).

28 . تعرف هذه باسم نظرية " هيكشر-أولن " (Hecksher-Ohlin Theory)، انظر :

Bruce Moon, *Dilemmas in International Trade* (Boulder, CO: Westview Press, 1996). Chapter 2 for a simple but coherent elaboration of this theory.

29 . انظر على سبيل المثال :

John Zysman and Laura Tyson, *American Industry in International Competition: Government Policies and Corporate Strategies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

30 . انظر : Haa-Joon Chang, op. cit., 38-45 .

31 . هذا ليس منحى تأملياً، فقد سمحت الرقابة على المؤسسات المالية في فرنسا للدولة بالسيطرة على التنمية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها خلقت " خطراً أخلاقياً " كما يسجل لوريو (Loriaux)؛ إذ جعل هذا الوضع الوكلاء الاقتصاديين ينتظرون الإقراض من المؤسسات العامة حتى في أوقات الأزمات، وهكذا أضحى من العسير على الموظفين الفرنسيين ضبط النمو النقدي. مع أن الرقابة الفرنسية على التمويل الصناعي كان ينظر إليها كأداة مثلى للتكيف الذي توجهه الدولة، لكنها أدت في عاقبة الأمر إلى تقليص سلطة الدولة ودورها الرقابي. لتحليل حالة السيطرة الفرنسية على التمويل، انظر :

Michael Loriaux, *France After Hegemony: International Change and Financial Reform* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

وانظر أيضاً :

John Zysman, *Governments, Markets and Growth: Financial Systems and the Politics of Industrial Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

32 . يؤكد فريدريك ديو أن التصنيع الذي قادته الدولة في الأقطار الآسيوية حديثة التصنيع اقتضى حالة من " الانغلاق السياسي " قادت فيها نخبة مستقلة من البيروقراطيين التنمية، مستعينة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية . كذلك أضفت الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية على هذه الأنظمة البيروقراطية السلطوية . ويسوق أوكيموتو حجة مماثلة في حالة اليابان. انظر :

David Okimoto, *Between MITI and the Market: Japanese Industrial Policy for High Technology* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1989), 232-235.

وانظر أيضاً:

David Seddon and Time Belton-Jones, "The Political Determinants of Economic Flexibility, with special reference to the East Asian NICs," in Tony Killick (ed. ) *The Flexible Economy: Causes and Consequences of the Adaptability of National Economies* (London: Routledge, 1995), 325-364.

33. انظر:

Alexander Gershenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962).

34. السبب الرئيسي في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلجأ إلى "اعتصار المزارعين" كما حدث في ألمانيا وروسيا، يرجع إلى الاستثمارات الأجنبية الكبيرة خصوصاً من بريطانيا. ويضيف ستيفن سكورونيك شارحاً أن البنى المؤسسية التي كانت قائمة اتصفت بالوهن ولامركزية الإدارة بشكل جعل صيحات المنادين بقدر أكبر من السيطرة المركزية في حقبة التصنيع تذهب أدراج الرياح. انظر:

Stephen Skowronek, *Building the American State: The Expansion of National Administrative Capacity, 1877-1920* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1982).

[لكن في حالة التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر يجب أن نذكر أنه كان محمياً بموجب تعرفة فرضتها الحكومة (المحرر)].

35. يرى هؤلاء أن النمو المتدني في العالم الثالث يعود إلى الدور الثانوي الذي تؤديه دوله في النظام الاقتصادي العالمي وإلى الاستغلال الذي تتعرض له هذه الدول. انظر:

Immanuel Wallerstein, *The Modern World System* (New York: Academic Press, 1974).

36. انظر: Frederic C. Deyo, 241.

37. انظر:

Peter Gourevitch, *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986).

38. إن الأدبيات المكتوبة عن الدولة بوصفها متغيراً مستقلاً أوسع من الإحاطة بها في هذا الحيز. انظر:

Peter Evans, Dietrich Reuschmeyer and Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1985); Stephen Krasner, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," *Comparative Politics* 16:2 (January 1984), 223-246; Gabriel Almond, "The Return to

the State," *American Political Science Review* 82:3 (September 1988); Eric Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981); Alfred C. Stephan, *The State and Society: Peru in Comparative Perspective* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

39 . انظر :

Dietrich Reuschmeyer and Peter B. Evans, "The State and Economic Transformation: Towards an Analysis of Conditions Underlying Effective Intervention," in Evans, et al., *Brining the State Back In*, op. cit., 44-77; John Zysman, *Governments, Markets and Growth* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

وأورد روبرت ويد وفريدريك ديو وأليس أمسدن (Alice Amsden) حججاً مشابهة في سياق شرق آسيا. ولتفحص أسباب وعواقب السيادة بين النخبة الإدارية الفرنسية، انظر :

Ezra Suleiman, *Politics, Power and Bureaucracy in France: The Administrative Elite* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

40 . مثلاً يؤكد ستيفن كراسنر أن الدولة الأمريكية تتمتع باستقلال نسبي فيما يتعلق بالسياسة النقدية ولكنها مسترقة فيما يختص بالفوائد الخاصة في التجارة. انظر :

Stephen Krasner , "United States Commercial and Monetary Policy: Unraveling the Paradox of External Strength and Internal Weakness," in Peter Katzenstein (ed.), *Between Power and Plenty* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1978), 51-88 .

يوثق هارفي فيجنبوم حقيقة مهمة وهي أنه حتى في حالة الأمثلة الكلاسيكية كالبيروقراطية الفرنسية سعى صانعو القرار في صناعة النفط المؤممة إلى جني الأرباح الصناعية الضيقة لا تحقيق الصالح العام. انظر :

Harvey Feigenbaum, *The Politics of public Enterprise: Oil and the French State* (Princeton University Press, 1985).

وحتى في اليابان التي كثيراً ما يرد ذكرها كمثال ثان للدولة المستقلة نجد أن الحزب الديمقراطي الليبرالي وبيروقراطيي الدولة مدينان معاً بالفضل لمصالح بعينها خصوصاً الزراعة.

41 . يشترط منطق زايسمان للتدخل القطاعي الفعال نظاماً مالياً تسيطر عليه الدولة بشكل يعني السيطرة على تدفق رأس المال.

انظر : John Zysman, *Governments, Markets and Growth*, op. cit.

كذلك ينسب شالمرز النمو الياباني المشهدي إلى "الدولة التنموية" في اليابان والتي تجسدها وزارة الصناعة والتجارة الدولية.

انظر: Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle*.

42 . يثير ديفيد فريدمان هذه النقطة بصورة محددة في حالة وزارة الصناعة والتجارة الدولية ودورها في عملية النمو في اليابان .

انظر :

David Friedman, *The Misunderstood Miracle: Industrial Development and Political Change in Japan* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), 2-3.

43 . انظر :

D. Michael Shafer, *Winners and Losers: How Sectors Shape the Developmental Prospects of States* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994).

44 . انظر :

John Zysman, "The French State in International Economy," in Peter Katzenstein (ed.), *Between Power and Plenty* (Madisn, WI: University of Wisconsin Press, 1978), 255-295.

45 . يقول أوكيموتو «هذه حالة قادت فيها السياسة الصناعية اليابانية بصورة مباشرة إلى مشكلات بنيوية خطيرة، وما كان في مقدور نظام سوق لامركزي تفادي هذا الخطأ فقد أخذ حظر البترول الذي فرضته أوبك الجميع على حين غرة . غير أن السياسة الصناعية اليابانية فاقمت المشكلة عندما دفعت بتركيب تسهيلات صناعية جديدة قدماً وبخطى أسرع مما يسمح به نظام السوق الحرة» انظر: David Okimoto, *Between MITI and the Market*, op. cit., 6.

46 . انظر :

David Friedman, *The Misunderstood Miracle* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

47 . يذكر كل من مارتن كيني وريتشارد فلوريدا بالتفصيل الاختلافات التنظيمية بين صناعة السيارات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ويؤكدان أن صناعة السيارات اليابانية تشتهر بـ "إنتاج الابتكار الوسائطي" الذي يتكامل فيه الابتكار والإنتاج؛ أي العمل الذهني والجسدي. انظر :

Martin Kenney and Richard Florida, *Beyond Mass Production: The Japanese System and Its Transfer to the US* (New York: Oxford University Press, 1993).

48 . مثلاً دراسة آنا لي سكسنيان عن الاختلافات التنظيمية في صناعة الحاسوب بين وادي السليكون والمنطقة الواقعة على الطريق 128 قرب بوسطن :

AnnaLee Saxenian, *Regional Advantage: Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994).

49. انظر: Oliver Williamson, *The Economic Institutions of Capitalism*, op. cit., 26.

50. لإلقاء نظرة عامة رائعة على المناهج المؤسسية للعلوم السياسية، انظر:
Peter Hall and Rosemary C. R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," *Political Studies* (1996), 936-957.

يرسم هول وتايلور الخطوط العريضة لثلاثة أنواع من المؤسسية؛ المؤسسية التاريخية ومؤسسية الاختيار العقلاني ومؤسسية الاجتماع السياسي. مع أننا لا نتطرق مباشرة إلى الأخيرة إلا أن أثرها على المؤسسات الثقافية متضمن في الإطار الذي سوف نطوره لاحقاً. إن الاقتصاد المؤسسي الجديد أكثر قابلية للتطبيق على موضوعات نقاشنا، ومع أنه وثيق الصلة بمنهج الاختيار العقلاني فقد تمت مراجعته كمتغير منفصل للمؤسسية لأسباب سيتم توضيحها لاحقاً.

51. للمزيد حول منهج الاختيار العقلاني، انظر:
Peter C. Ordeshook, "The Emerging Discipline of Political Economy," in Alt and Shepsle, *Perspectives on Positive Political Economy.*

وللمزيد حول موضوع المؤسسية التاريخية، انظر:
Kathleen Thelen and Sven Steinmo, "Historical Institutionalism in Comparative Politics," in Steinmo, Thelen and Frank Longstreth (eds.), *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1992), 1-32.

52. للتوسع في الافتراضات والمنهجية والمعرفة التي يرتكز عليها الاقتصاد المؤسسي الجديد انظر:
Eirik G. Furbotn and Rudolph Richter, *Institutions and Economic Theory: The Contribution of the New Institutional Economics* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997) and Jack J. Vromen, *Economic Evolution: An Inquiry into the Foundations of New Institutional Economics* (New York: Routledge, 1995).

53. لمقارنة مستفيضة بين الاقتصاد المؤسسي "القديم" و"الجديد" انظر:
Malcolm Rutherford, *Institutions in Economics: The Old and New Institutionalism* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1994).

54. انظر:
James C. March and Johan P. Olson, "The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life," *American Political Science Review* 78:3 (September 1984), 734-739.

55. "عقلانية" في هذا السياق تعني أن النشاط الإنساني نشاط مفيد ويحكم توجهه الغاية وأن الأفراد يحاولون تحقيق الحد الأقصى من الإنجاز ضمن معطى معين من التفضيلات، وبما أن التفضيلات

تتفاوت بحسب نوعية المتنفذين فإن العقلانية تتصف بالذاتية. انظر:
William Riker, "Political Science and Rational Choice," in Alt and Shepsle, *Perspectives on Positive Political Economy*, 172-174.

56. انظر: Ellen Immergut, op. cit., 15.

57. انظر: Kathleen Thelen and Sven Steinmo, op. cit., 7.

58. سعى ألسون إلى شرح إحجام بعض الجماعات (مثلاً عمال المزارع المهاجرين) عن العمل الجماعي لاكتساب فوائد جماعية (مثل تكوين اتحاد) مع أن هذا يقع في صميم مصلحة الجماعة. ويرى أن السبب في هذا يرجع إلى أن تكلفة تنظيم مثل هذا العمل ربما تكون أكثر من الفائدة التي تعود على الفرد، فهناك احتمال أن يحصل غير المشاركين في مثل هذا العمل على فوائد رغم تقاعسهم، ما يغريهم بركوب الموجة وهذا يفاقم المشكلة في حالة الجماعات الكبيرة. ويخلص ألسون إلى أن مشكلات العمل الجماعي يمكن حلها فقط بخلق بنى تنظيمية تستطيع أن تقدم حوافز انتقائية للتغلب على مشكلة راكبي الموجة. انظر:
Mancur Olson, *The Logic of Collective Action* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965).

59. انظر:
Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1982).

60. لنماذج الاختيار العقلاني خاصية اللقطة الفوتوغرافية؛ إذ إنها تضيء النتائج في أية نقطة معطاة من الزمان. غير أنه إذا كررت "اللعبة" نجد أن النموذج يفسر التفضيلات والقيود فقط في أي مرة مكررة، وبهذا لا تكون المقاربة تاريخية. فإذا كان للعملية التي يتم بواسطتها تشكل القيود المؤسسية بعض الأثر على التفاعل بين هذه القيود فإننا نواجه بإشكالية. انظر:
Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, op. cit., 93.

تسمى هذه العملية بلغة نظرية اللعبة "مفهوم الجماعة" وتعني أن اللعبة الفردية ربما يعوزها التوازن الفذ وأن المنوال الذي يتخذه مسار اللعب (تكرار اللعبة مثلاً) ربما يؤثر في استراتيجيات اللاعبين.

61. لجون فيريجون نظرية تقول إن الاختيار العقلاني والتحليلات ذات القاعدة التاريخية متماثلان منهجياً، فكلاهما يصدر عن مراقبة السلوك ويعيد بناء تفضيلات المتنفذين. وقد تكون نماذج الاختيار العقلاني استقرائية وصارمة ولكن تبقى بنيتها تفسيرية إلى حد كبير. انظر:
John Ferejohn, "Rationality and Interpretation: Parliamentary Elections in Early Stuart England," Manuscript (Stanford University, January 1990).

62. انظر:
Junko Kato, "Institutions and Rationality in Politics-Three Varieties of Neo-Institutionalists," *British Journal of Political Science* 26 (1996), 553-582.

بما أن التنمية الاقتصادية تتم ضمن أطر مؤسسية قومية متميزة فتوفر هذه المقاربة الحد الأدنى من الفائدة في شرح التفاوت بين الدول في التنمية والنمو.

63. انظر: Kathleen Thelen and Seven Steinmo, op. cit., 7-8.

64. انظر:
Robert Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), 7-8.

65. على الرغم من شهرة هذا الكتاب فإن بتنام لا يعتبر أفضل ممثل لمدرسة المؤسَّسية التاريخية. يستمد عمله صفة التاريخية من تفسيره للاختلاف في نجاح الديمقراطية وفق اختيارات مبنية على معطيات التاريخ. على كل فإن أطروحته أكثر ما تكون توافقاً مع منهج الاختيار العقلاني لأنه يستخدم هذه الاختيارات السالفة لبيني "لعبة اجتماعية" تساعد بنية التفاعل فيها - سواء كانت زاخرة برأس المال أو مفتقرة إليه - على صياغة الاختيارات التي يلجأ إليها اللاعبون. ويؤدي هذا إلى توازن مستقر ولكن ليس إيجابياً بالضرورة.

66. يستقصي بتنام جذور المجتمع المدني في شمال إيطاليا ويردها إلى المدينة-الدولة ذاتية الحكم في أواخر القرون الوسطى التي خلقت تراثاً للتعاون المدني. بالمقابل حكمت جنوب إيطاليا أرستقراطية نورمندية وأخضعته لنظام هرمي، مما فتح الباب لتراث قامت علاقاته على ثنائية الراعي-التابع وأدى إلى كبح التفاعل والتعاون. ويقدم بتنام أيضاً دليلاً كافياً لدحض الحجج التي تربط اختلافات الأداء الحكومي بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية. انظر الفصل الرابع من كتابه.

67. انظر: Robert Putnam, op. cit., 182.

68. Ibid., 179.

69. لعل أفضل مراجعة تستحق الثناء هي التي قام بها ديفيد لايتن بعنوان:
David Laitin, "The Civic Culture at Thirty," *American Political Science Review* 89:1 (March 1995), 168-173.

70. ربما أكثر الدلالات على أهمية النتائج التي توصل إليها بتنام تتمثل في أن عدداً كاملاً من دورية *Politics and Society* (24:1, March 1996) قد خصص لمقالات تتناول بالنقد كتاب **«جعل الديمقراطية تعمل»** *Making Democracy Work*. ويرى إليس جولدبيرج أن أفضل ما يفسر

الاختلافات بين شمال إيطاليا وجنوبها هو عملية بناء الدولة الإيطالية وهيمنة الشمال على الجنوب وتلاعبه به . انظر :
Ellis Goldberg "Thinking About How Democracy Works".

وعلى صعيد آخر يؤكد سابتي أن استقراء بتنام للتاريخ الإيطالي مضلل ، انظر :
Filippo Sabetti "Path Dependency and Civic Culture: Some Lessons from Italy about Interpreting Social Experiments".

وختاماً تأخذ مارجريت ليفي على بتنام فشله في تبين روابط سببية بين الجمعيات المدنية ورأس المال الاجتماعي والحكومات الجيدة . انظر :
Margaret Levi "Social and Unsocial Capital: A Review Essay of Robert Punam's Making Democracy Work".

71. من الممكن أن نبرر بصورة مقبولة ما تثيره ليفي عن الطريقة الهزيلة التي يحدد بها بتنام الرابط بين عضوية نشاط رياضي والتنظيمات الاجتماعية التي تؤدي إلى نشوء مجتمع سياسي نابض بالحياة ، وكذلك مأخذ سابتي على تفسير بتنام للتاريخ . على الرغم من ذلك فإن حجة ليفي تعني ضمناً أن العوامل السياقية المحددة التي تنبني عليها نظرية بتنام ربما لا تكون صحيحة ولكنها لا تعني أن العوامل السياقية تفتقر إلى الصحة بالكامل . وأنواع النقد التي تعرض لها استخدام بتنام للتاريخ تصيب كبد الحقيقة ، ولكن هذا يفرض تأريخية أكثر تحديداً من الناحية النظرية لا رفض النظريات التي تنبني على التاريخ . لإرشادات إضافية فيما يتصل بحل مشكلات التاريخية انظر :
Ian Lustick, "History, Historiography, and Political Science: Multiple Historical Records and the Problem of Selection Bias," *American Political Science Review* 90:3 (September 1996), 605-618.

72. انظر : Robert Putnam, op. cit., 160.

مصطلح "الأحياء الصناعية" يشير إلى منطقة تتكون من شركات صغيرة عديدة تتكامل أفقياً عكس التكامل الرأسي لكثير من الشركات الحديثة . وبما أن كل شركة تسهم في جزء من عملية الإنتاج فيما يعرف بـ "التخصص المرن" يصبح التعاون في كل سلسلة الإنتاج أمراً ضرورياً . إن مصطلح "إيطاليا الثالثة" يميز هذه المنطقة عن المناطق الصناعية التقليدية في الشمال والنظام الاقتصادي المتخلف في الجنوب .

73. انظر : AnnaLee Saxenian, *Regional Advantage*, op. cit.

74. انظر :
Douglas C. North, "NIE and Third World Development," in John Harriss, Janet Hunter and Colin M. Lewis, *The New Institutional Economics and Third World Development* (London:Routledge, 1995), 19.

75. انظر هامش (4).

76. انظر:
Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, op. cit., 27.

77. انظر: Ibid., 4.

78. ينظر نورث إلى كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمنظور وظيفي؛ فكلاهما وجد أصلاً ليحل مشكلات التنسيق ويسهل عملية التبادل للمؤسسات غير الرسمية. انظر المرجع السابق: ص 41 للمؤسسات غير الرسمية وص 47 للمؤسسات الرسمية.

79. انظر: Douglas C. North, "NIE and Third World Development," op. cit., 18.

80. إن وجود حقوق ملكية فعالة يعتبر حاسماً في نموذج نورث، ولكن من المؤسف أن نورث لا يحاول البتة أن يوضح جلياً ماذا يعني بـ "حقوق ملكية فعالة". بدلاً من ذلك فهو يتكفيء على مفهوم الكلاسيكيين الجدد الذي يساوي بين الفاعلية وتحقيق الحد الأقصى من النمو. مثل هذا المفهوم قد يكون مفيداً في تفسير حالات سلبية قصوى (كالاتحاد السوفيتي السابق) أو في إجراء مقارنات تاريخية خاصة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر) ولكنه دليل ضعيف في حالة التوصيات السياسية المحددة.

81. يضيف نورث خصائص التنفيذ (مدى الجودة والفاعلية الذي غالباً ما تنفذ به الدولة قوانين اللعبة) إلى مركب التحليل.

82. التقنية بذاتها وبوصفها قوة للتغيير الاقتصادي هي معامل خارجي المنشأ في إطار نورث، فنموذجه يشرح فقط المدى الذي تستخدم فيه التقنية (أو لا تستخدم) في مناطق مختلفة ضمن أنموذج تقني إذا جاز التعبير.

83. اشتق نورث فكرة "الجدوى المعدلة" من:
Pavel Pelikan, "The Formation of Incentive Mechanisms in Different Economic Systems," in Stefan Hedlund (ed.), *Incentives and Economic Systems* (London: Croom Helm, 1987), 27-56.

84. بما أن التغذية العكسية في مجال المعلومات مفككة في أفضل الحالات وهناك تكلفة بينة للصفقات، فإن النماذج الذاتية للمتنفذين ترسم مسار التنمية بعد أن تكون قد خضعت للتعديل بواسطة التغذية الراجعة الناقصة والأيديولوجية. انظر:
Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, op. cit., 95.

هكذا ربما يتم تجنب مسارات اقتصادية مثلى (بمعنى فاعلية التوزيع)، وهذه النقطة هي عبارة عن صياغة بديلة لحجة الأنشطة الريعية.

85. انظر:

Avner Greif, "Historical and Comparative Institutional Analysis," *The American Economic Review* 88:2 (May 1988), 80-84.

86. بعض مصادر التغيير في الأسعار النسبية (الهزات الاقتصادية والتغيير التقني مثلاً) توسم بأنها خارجية المنشأ في نموذج نورث، بينما تجد أن البعض الآخر كالتبدلات التنظيمية التي تحسن اكتساب ونشر المهارة والمعرفة مستبطنة في هذا النموذج، انظر: Ibid., 84.

87. يرى نورث كزملائه من الكلاسيكيين الجدد أن المقاولين الأفراد هم وكلاء التغيير الأساسيين وأن الأسعار النسبية هي مصادر التغيير. غير أنه يختلف عنهم في الكيفية التي يجعل بها هذه الأفكار تتخلل سياقها المؤسسي، انظر: Ibid., 79.

88. يمكن أن نقول الشيء ذاته - كما فعل الكثير من المؤسَّسيين التاريخيين - بأن البنى الرسمية الجديدة تتفاعل بطريقة جدلية مع البنى القائمة لتنتج بنى هجينة، ولهذا فمن النادر أن تحدث مفارقة تامة ومفاجئة للمسارات المؤسسية السالفة، انظر: Ibid., 89-91.

89. انظر:

John Toye, "The New Institutional Economics for Development Theory," in Harris, Hunter and Lewis, *The New Institutional Economics and Third World Development* (London: Routledge, 1995), 58.

90. انظر:

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, op. cit., 6.

91. انظر: Robert Putnam, op. cit., 8.

92. انظر: John Toye, op. cit., 65. ويحذرنا جون توي أيضاً من خطر محاولة العثور على سبب لأصغر تفاصيل الممارسة الاجتماعية السائدة. انظر: المرجع نفسه، ص 57.

93. مثلاً تصبح سرعة التصديق سذاجة عندما يزعم أن ممارسة قاسية كختان الإناث تحصل على مساندة النساء اللاتي يتأثرن بها لأن هؤلاء النساء يرين ذلك في مصلحتهن. انظر:

Elinor Ostrom, "Rational Choice and Institutional Analysis: Towards Complementarity," *American Political Science Review* 85:1 (March 1991).

يرى نورث أن المؤسسات (القوانين الاجتماعية المكبرة) قد يوجهها تماماً "منطق الملاءمة" ما يفضي إلى حالات من اللافاعلية. أما المنظمات فيوجهها "منطق الترابط الموضعي" وتكون دوماً فعالة ضمن بنية مؤسسية معينة.

94. وهذا هو أيضاً الموقف الذي اتخذه كل من: شفامشر
Kathleen Thelen and Sven Steinmo, op. cit., 12.

95. يجب أن نذكر هنا أن مفهوم تكاليف الصفقات قد استخدم مبدئياً من قبل رولاند كوس (Roland Coase) ولاحقاً أوليفر وليم لتفسير ظاهرة الاقتصاد الجزئي (إنشاء شركات متكاملة)، تلك الظاهرة التي كانت شاذة بالنسبة إلى النظرية الاقتصادية التقليدية، ولكن حتى في حدود الأسئلة ضيقة التركيز عن الحكم الاقتصادي تصعب التحليلات التجريبية.

وفي فترة متأخرة استنتج نورث وآخرون نظرية للتغيير الاجتماعي الكلي. ولمراجعة الدراسات التجريبية الميدانية حول تكاليف الصفقات انظر:

Scott E. Masten, "Empirical Research in Transaction Cost Economics: Challenges, Progress and Directions," in John Groenewegen (ed.) *Transaction Cost Economics and Beyond* (Boston: Kluwer Academic Publishers, 1996), 43-64.

96. انظر:

Harold Demsetz, *Ownership, Control and the Firm*, Volume 1 (Oxford, UK: Basil Blackwell, 1988), 149-150.

وفقاً لنورث، يؤثر القالب المؤسسي للاقتصاد في كل من التحويل وتكاليف الصفقات. إذن كيف تتبدل تكاليف التحويل (الإنتاج)؟ إن نوع التقنية المستخدم في مصنع ما تحدده فاعلية أسواق السماسرة والمنتجات، وبما أن أسواق السماسرة تستتبع تبادلاً فتنجم تكاليف صفقات عن هذا الواقع. بعبارة أخرى تؤثر المؤسسات في تكاليف التحويل بتبديلها لتكاليف الصفقات في أسواق السماسرة. انظر:

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, op. cit., 64-65.

97. انظر: John Toye, op. cit., 56.

98. انظر: Ibid., 61.

99. يؤكد خان أن الروابط الزبائنية بين جماعات الطبقة الوسطى والحكومة تفسر فشل إعادة البناء التي قادتها الدولة في باكستان، بينما ازدهرت سياسات شبيهة في كوريا الجنوبية نسبة إلى استقلالية الدولة. انظر:

Mushtaq Khan, "State Failures in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanations," in Harriss, Hunter and Lewis, *The New Institutionalism and Third World Development* (London: Routledge, 1995), 71-86.

100 . انظر :

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, op. cit., 98.

101 . انظر :

Stephen D. Krasner, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," *Comparative Politics* 16:2 (January 1984), 223-246.

102 . يمكن أخذ الهجوم الذي شنته تاتشر على نقابات العمال البريطانية كمثال لهذه المقاربة .

103 . انظر : Kathleen Thelen and Sven Steinmo, op. cit., 11 .

104 . انظر :

Robert Bates, "Social Dilemmas and Rational Individuals: An Assessment of the New Institutionalism," in Harris, Hunter, and Lewis, op. cit., 39-40.

105 . انظر :

Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations," *International Organization* (Spring 1992), 391-425.

106 . مفهوم الأفكار كما هو مستخدم في السياق الراهن ينحصر في القواعد غير الرسمية والمعايير، فتلك التي تم تبنيها رسمياً بطريقة ما يجب أن نتناولها كمؤسسات . على سبيل المثال المبدأ الأخلاقي الذي يعتبر جريمة القتل خطأ هو فكرة، غير أنه يجب النظر إلى البنى القانونية ووسائل تنفيذ القانون والمستخدمين القضائيين المنوط بهم حماية هذا المبدأ كمؤسسات .

107 . انظر :

Peter A. Hall, "Policy Paradigms, Social Learning and the State," *Comparative Politics* 25 (April 1993), 275-296.

108 . انظر :

Mark M. Blyth, "Any More Bright Ideas?: The Ideational Turn of Comparatieve Political Economy," *Comparative Politics* 30 (January 1997), 229-250.

109 . هذا التعريف استخدم أصلاً من قبل هول في كتابه : *Governing the Economy*, 19 .

110 . انظر : Khathleen Thelen and Sven Steinmo, op. cit., 11 .

111 . انظر : Peter Hall, *Governing the Economy*, op. cit., 232 .

112 . انظر : Ibid., 242-248 .

113 . أدت سياسة التوسع إلى أن يمتص الاقتصاد الواردات، مما أثقل ميزان المدفوعات وأضعف الاحتياطي النقدي للصرف الخارجي، وبدلاً من خفض قيمة الجنيه لجأت بريطانيا مرة إثر أخرى إلى الانكماش وخفض الأسعار حتى يستقر ميزان المدفوعات.

114 . انظر : Peter Hall, *Governing the Economy*, op. cit., 252 .

115 . انظر :

Wyn Grant, "Perspectives on Globalization and Economic Coordination," in J. Rogers Hollingworth and Robert Boyer (eds.), *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997), 320.

116 . انظر :

David M. Andrews, "Capital Mobility and State Autonomy: Toward a Structural Theory of International Monetary Relations," *International Studies Quarterly* 38:2 (June 1994), 195-218.

117 . لتحليل مطول لفرضية الالتقاء انظر :

Suzanne Berger and Roland Dore (eds.), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

118 . انظر :

Louis W. Pauly and Simon Reich, "National Structures and Multinational Behavior: Enduring Diferences in the Age of Globalization," *International Organization* 51:1 (Winter 1997), 1-30.

119 . انظر :

Robert Boyer, "The Convergence Hypothesis Revisited: Globalization but Still the Century of Nations" and Robert Wade, "Globalization and Its Limits: Reports of the Death of National Economy are Greatly Exaggerated" in Berger and Dore, *National Diversity and Global Capitalism*, op. cit., 29-88.

120 . يرى لويس وآخرون أن حركة رأس المال بذاتها لا تفعل هذه العملية ولكنها تعمل بصورة متزايدة على الفصل بين أنظمة الاقتصاد النقدية والحقيقية. وبما أن الوسيلة الأساسية التي تؤثر بها الدولة

في النمو الاقتصادي الحقيقي هي الإجراءات النقدية (معدلات الفائدة وأسعار صرف التحويل الخارجي مثلاً) فهذا يخفف من سيادة الدولة على الاقتصاد. انظر:

Mark Lewis, Robert Fitzgerald and Charles Harvey, *The Growth of Nations: Culture, Competitiveness and the Problem of Globalization* (Bristol UK: Bristol Academic Press, 1996), 159.

121. انظر على سبيل المثال:

Alexander Hicks and Lane Kenworthy, "Cooperation and Political Economic Performance in Afflucnt Democartic Capitalism," *American Journal of Sociology* 103:6 (May 1998), 1631-1672. See Also Lane Kenworthy, *In Search of National Economic Success* (Thousand Oaks, CA: Sage, 1995).

122. انظر:

Rogers Hollingworth and Robert Boyer, "Coordination of Economic Actors and Social Systems of Production", in J. Rogers Hollingworth and Robert Boyer (eds.), *Contemporary Capitalism:The Embeddedness of Institutions* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997), 1-48.

123. بعبارة مبسطة يعني هذا في أحد أوجهه أن العولمة تدفع العالم الحقيقي قريباً من نموذج الكلاسيكية الجديدة عن سوق مفتوحة للمنافسة.

124. انظر على سبيل المثال: *The Economist*, July 25, 1998, 47.

125. من العسير قبول مثل هذا الموقف كمعتقد تقليدي. ساق هول مؤخراً حجة فحواها أن معدلات البطالة المرتفعة في أنظمة اقتصاد السوق المنظمة الأوربية (التي تفاقمت من جراء التمترس خلف سياسات نقدية أكثر محافظة استعداداً لعملة أوربية موحدة) هي نتاج لإجمالي الطلب لا الصرامة المؤسسية. لكن هذه الحجة تغدو من الضعف بمكان كبير عند تطبيقها على أهم حالة؛ ألمانيا. إن السياسات النقدية للدول التي ستدخل الاتحاد النقدي والاقتصادي تم تسييرها تجاه التكيف مع سياسة ألمانيا النقدية التقليدية المحافظة، ولكن تبقى سياسة ألمانيا النقدية ثابتة على مر الزمن، ولهذا لا يمكن استخدامها لتفسير البطالة المتزايدة. انظر:

Peter Hall, "Organized Market Economies and Unemployment in Europe: Is It Finally Time to Accept the Liberal Orthodoxy?" Paper presented at the Eleventh International Conference of Europeanists, Baltimore, MD, February 26-28, 1998.

# قواعد النشر

## أولاً: القواعد العامة

1- تقبل للنشر - في هذه السلسلة - البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

## ثانياً: إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

# صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

| | | |
|---|---|---|
| 1 - | نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية | أفنر كوهين |
| 2 - | السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها | ستيفن لمباكيس |
| 3 - | النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994) | جوليان ثوني |
| 4 - | حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء | ستيفن داجت، جاري جي باجليانو |
| 5 - | رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي | فرانسيس فوكوياما |
| 6 - | القدرات العسكرية الإيرانية | أنتوني كوردزمان |
| 7 - | برامج الخصخصة في العالم العربي | هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز |
| 8 - | الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل | هيو روبرتس |
| 9 - | المشاكل القومية والعرقية في باكستان | أبها دكسيت |
| 10 - | المناخ الأمني في شرق آسيا | سنجانا جوشي |
| 11 - | الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية | وي وي زانج |
| 12 - | السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية | توماس ويلبورن |
| 13 - | رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية | إعداد: إيرل تيلفورد |
| 14 - | العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟ | جراهام فولر |

## صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

| الرقم | العنوان | المؤلف |
|---|---|---|
| 15 - | السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة | دانيال وارنر |
| 16 - | التنمية الصناعية المستديمة | ديفيد والاس |
| 17 - | التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها | فيرنر فاينفلد<br>يوزيف يانينج<br>سفن بيرنيد |
| 18 - | جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز | فيكن تشيتريان |
| 19 - | العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا "نظرة تقويمية" | إدوارد فوستر وبيتر شميت |
| 20 - | اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين | تحرير: جوليا ديفلين |
| 21 - | القيم الإسلامية والقيم الغربية | علي الأمين المزروعي |
| 22 - | الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة | آر. كيه. رامازاني |
| 23 - | رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2) | إعداد: إيرل تيلفورد |
| 24 - | النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية | كيه. أس. بلاكريشنان<br>جوليوس سيزار بارينياس<br>جاسجيت سنج<br>فيلوثفار كاناجا راجان |
| 25 - | سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة | فيليب جوردون |
| 26 - | سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة | كولن جراي |

# صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

| الرقم | العنوان | المؤلف |
|---|---|---|
| 27 - | الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية | مالك مفتي |
| 28 - | العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط | يزيد صايغ |
| 29 - | العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية | م. هاكان يافوز |
| 30 - | الثورة في الشؤون الاستراتيجية | لورنس فريدمان |
| 31 - | الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع | هارلان أولمان وجيمس بي. ويد |
| 32 - | التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997 | تأليف: سعيد برزين<br>ترجمة: علاء الرضائي |
| 33 - | اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة | ألوين روير |
| 34 - | السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة | تيرنس كاسي |

# إصدارات
# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا

لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج

إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره

كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار

إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل

بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**

Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي

تحرير: زلمي خليل زاد

## إصدارات
## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

### الكتب

13- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

14 - The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society

15- الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار
فرانسيس فوكوياما

16- Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options
Edited by Paul Stevens

17- قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

18- إمبراطوريات الرياح الموسمية
ريتشارد هول

19- Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector

20- Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning
Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

# إصدارات
# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## الكتب

21- 100 قائد عسكري
تصنيف لأكثر القادة العسكريين
تأثيراً في العالم عبر التاريخ
مايكل لي لاننج

22- مجلس التعاون لدول الخليج العربية
على مشارف القرن الحادي والعشرين
إعداد : جمال سند السويدي

23- قرن التقنية الحيوية
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم
جيرمي ريفكن

24- **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium**

25- خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

26- نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق
جيرمي ريفكن

27- **The Gulf: Future Security and British Policy**

28- **The Balance of Power in South Asia**

## الكتب

29- Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf

30- معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

31- المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010
وليد سليم عبدالحي

32- التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة

33- الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية

34- الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

35- الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار
أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية
جاكلين ديفس
شارلز بيري
جمال سند السويدي

## إصدارات
## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

### دراسات استراتيجية

| | العنوان | المؤلف |
|---|---|---|
| 1 - | الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط | جيمس لي ري |
| 2 - | مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم | ديفيد جارنم |
| 3 - | التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي | هيثم الكيلاني |
| 4 - | النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة | هوشانج أمير أحمدي |
| 5 - | مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي | حيدر بدوي صادق |
| 6 - | تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية | هيثم الكيلاني |
| 7 - | القدس معضلة السلام | سمير الزبن ونبيل السهلي |
| 8 - | أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية | أحمد حسين الرفاعي |
| 9 - | المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش | سامي الخزندار |
| 10 - | إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي | عوني عبدالرحمن السبعاوي |
| 11 - | تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996 | نبيل السهلي |

# إصدارات
# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## دراسات استراتيجية

| | العنوان | المؤلف |
|---|---|---|
| 12 - | العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير | عبدالفتاح الرشدان |
| 13 - | المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته | ماجد كيّالي |
| 14 - | النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق | حسين عبدالله |
| 15 - | بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين | مفيد الزيدي |
| 16 - | دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية | عبدالمنعم السيد علي |
| 17 - | مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية | ممدوح محمود مصطفى |
| 18 - | الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية | محمد مطر |
| 19 - | الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية | أمين محمود عطايا |
| 20 - | الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب) | سالم توفيق النجفي |
| 21 - | مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل | إبراهيم سليمان المهنا |
| 22 - | نحو أمن عربي للبحر الأحمر | عماد قدورة |
| 23 - | العلاقات الاقتصادية العربية - التركية | جلال عبدالله معوض |
| 24 - | البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية | عادل عوض<br>وسامي عوض |

# إصدارات
# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## دراسات استراتيجية

| | | |
|---|---|---|
| 25 - | استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل | محمد عبدالقادر محمد |
| 26 - | الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة | ظاهر محمد صكر الحسناوي |
| 27 - | الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989 | صالح محمود القاسم |
| 28 - | الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل | فايز سارة |
| 29 - | دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي | عدنان محمد هياجنة |
| 30 - | الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية) | جلال الدين عزالدين علي |
| 31 - | الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي | سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي |
| 32 - | الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل | هيل عجمي جميل |
| 33 - | نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | كمال محمد الأسطل |
| 34 - | خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» | عصام فاهم العامري |
| 35 - | الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة | علي محمود العائدي |

# إصدارات
# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## دراسات استراتيجية

| الرقم | العنوان | المؤلف |
| --- | --- | --- |
| 36 - | محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن | مصطفى حسين المتوكل |
| 37 - | التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة | أحمد محمد الرشيدي |
| 38 - | الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية | إبراهيم خالد عبدالكريم |
| 39 - | التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن | جمال عبدالكريم الشلبي |
| 40 - | إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/يونيو 1967 | أحمد سليم البرصان |
| 41 - | العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل | حسن بكر أحمد |
| 42 - | دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي | عبدالقادر محمد فهمي |
| 43 - | العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل | عوني عبدالرحمن السبعاوي<br>عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي |
| 44 - | التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة | إبراهيم سليمان مهنا |
| 45 - | دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية | محمد صالح العجيلي |
| 46 - | القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية | موسى السيد علي |
| 47 - | النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله | سمير أحمد الزبن |
| 48 - | التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي | الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم |

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

| | |
|---|---|
| 1. *Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era* | Ann M. Lesch |
| 2. *Israel at Peace with the Arab World* | Mark Tessler |
| 3. *Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior* | David Garnham |
| 4. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World* | Karen A. Feste |
| 5. *Oil at the Turn of the Twenty-First Century: Interplay of Market Forces and Politics* | Hooshang Amirahmadi |
| 6. *Beyond Dual Containment* | Kenneth Katzman |
| 7. *Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies* | Joseph Moynihan |
| 8. *US Sanctions on Iran* | Patrick Clawson |
| 9. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region* | Bjørn Møller |
| 10. *Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council* | Fred H. Lawson |
| 11. *The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond* | Joseph Wright Twinam |

## إصدارات
## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

| | |
|---|---|
| 12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel* | Amin Saikal |
| 13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States* | Julia Devlin |
| 14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East* | Mary E. Morris |
| 15. *Power, Information and War* | Dan Caldwell |
| 16. *The Changing Balance of Power in Asia* | Anoushiravan Ehteshami |
| 17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges* | Kamal Naser |
| 18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade* | Rodney Wilson |
| 19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia* | Clement M. Henry |
| 20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections* | Raman Kumaraswamy |
| 21. *International Arms Transfers and the Middle East* | Ian Anthony, Peter Jones |
| 22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries* | Hossein Razavi |

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

## THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

## يصدر قريباً
## عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

### الكتب

1 - أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

2 - The Future of Natural Gas in the World Energy Market




الاســم :..............................................................................

المؤسسة :..............................................................................

العنـوان :..............................................................................

ص.ب :............................ المـدينـة :............................................

الرمز البريدي :..............................................................................

الـدولـة :..............................................................................

هـاتـف :............................ فـاكـس :............................................

البريد الإلكتروني :..............................................................................

بدء الاشتراك : (من العدد : ...................... إلى العدد : ...................... )

## رسـوم الاشتـراك*

| | | |
|---|---|---|
| للأفـراد : | 220 درهماً | 60 دولاراً أمريكياً |
| للمؤسسات : | 440 درهماً | 120 دولاراً أمريكياً |

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط .

على أن تسـدد القـيـمـة بالدرهم الإمـاراتي أو بالدولار الأمـريكي باسم مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

**مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**

**قسم التوزيع والمعارض**

**ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة**

**هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)**

**البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae**

**الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae**

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .

مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاسـتـراتيـجيـة
ص.ب.: 4567 أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 (2-971) - فاكس: 6428844 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

